

التقرير الوطني

تعزيز الشراء العام المستدام في فلسطين

مقدم إلى

سلطة جودة البيئة

رام الله-فلسطين

مقدم من د. راجح مرار

20 أيار 2024

1.1 مقدمة

سيطرت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين طوال القرن الماضي، وأدى ذلك بدوره إلى خلق عددٍ لا يحصى من التحديات البيئية، والتي باتت تهدد حياة البشر واقتصاداتهم بطرق مختلفة، هذا عدا عن التهديدات المستقبلية الأكثر خطورة للأجيال القادمة في حال بقيت الاستدامة غائبة عن ممارساتنا الاقتصادية (Thgersen, 2014; Kopnina, 2015; Castano Garcia et al., 2021). يعتبر دور الحكومات في تعزيز بالغ الأهمية في تعزيز الاستدامة وتقليل الآثار البيئية السلبية للنمو الاقتصادي وتطور المجتمعات. نتيجة لذلك، أخذت العديد من المؤسسات والأطر الدولية والحكومات حول العالم بزيادة التركيز على السياسات العامة التي تعالج التدهور البيئي الناجم عن الاستهلاك والإنتاج غير المسؤولين (Cohen, 2005). وبالنظر إلى أن الحكومات هي، في المحصلة النهائية، المنظم للقضايا البيئية على المستويات الوطنية، فإن لها دورًا مهمًا ومسؤولية أساسية في تطوير ودعم اقتصاد مستدام. لدى الحكومات العديد من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في حماية البيئة أو التأثير عليها ودفع عجلة الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة ومراعاة للقضايا البيئية (Kulin & Johansson Sevä, 2019; Mansbridge, 2014). ويمكن للحكومات، من خلال نظم الإنفاق لديها، دعم وتحفيز نظام بيئي مستدام للاستهلاك والإنتاج. في الواقع، يمكن استبدال العديد من السلع والخدمات والأشغال التي تشتريها الحكومات ببدايل أكثر ملاءمة وأقل ضررًا للبيئة (World Bank, 2021).

تشكل المشتريات الحكومية جزءًا كبيرًا من الاقتصاد العالمي، وتشمل مجموعة واسعة من السلع والخدمات، من مشاريع البناء إلى اللوازم المكتبية. تشير الأبحاث الحديثة إلى أن أنشطة المشتريات العامة مسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن 15% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهو ما يمثل سبعة أضعاف الكمية المنبعثة من صناعة الطيران بأكملها¹. إن الحجم الهائل للمشتريات الحكومية يمنحها القدرة على تشكيل الأسواق، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة، والدفع باتجاه تبني ممارسات الاستدامة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. يمكن أن يلعب تحويل ممارسات المشتريات العامة دورًا رئيسيًا في تحقيق مستقبل أكثر اخضرارًا واستدامة دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية في عمليات الشراء، بما في ذلك كفاءة الطاقة، وممارسات العمل العادلة، والمصادر المحلية. أيضًا يمكن أن تكون المشتريات رافعة لتنفيذ نهج الاقتصاد بأكمله لتغيير المناخ، من خلال موازنة قرارات الشراء مع أهداف الاستدامة والمناخ، والمشاركة مع الموردين لدفع التغيير الإيجابي، وتعزيز الابتكار والشفافية في جميع أنحاء سلسلة التوريد. بمعنى آخر، تبرز المشتريات العامة، عندما تتماشى مع مبادئ الاستدامة، كأداة اقتصادية فعالة قادرة على النهوض بأهداف إنمائية متنوعة. وهذا يشمل تحفيز الابتكار في التقنيات والمنتجات الخضراء، وترشيد النفقات الحكومية لتحقيق وفورات في التكاليف، ومعالجة المخاطر البيئية المتصاعدة، وتحقيق الكفاءة المثلى في استخدام الموارد، وتسهيل التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة (OECD, 2021).

¹<https://blogs.worldbank.org/en/governance/how-can-green-public-procurement-contribute-more-sustainable-future#:~:text=The%20practical%20application%20of%20green,indirectly%20through%20long%2Dterm%20benefits>

خلال العقدين الاخيرين، سارعت العديد من دول العالم الى تبني نموذج الشراء العام المستدام او الشراء الأخضر، وذلك من خلال إدراك تلك الدول ان التطبيق العملي للمشتريات العامة الخضراء ودمج الاعتبارات البيئية في عمليات الشراء من المتوقع ان يؤدي إلى تحقيق الكفاءة وتوفير الموارد على المدى الطويل اما بشكل مباشر (مثل تقليل فاتورة الطاقة) او غير مباشر (من خلال تحفيز لابتكار والمبادرات الريادية الخضراء، وتشجيع الاستهلاك المسؤول، وتمهيد الطريق لغد أكثر استدامة). على سبيل المثال، كانت اليابان أول دولة آسيوية تضع سياسة المشتريات الخضراء (GPNM, 2017)، وبشكل طوعي، حيث تم تطوير خطة عمل لتخضير العمليات الحكومية" في العام 1995 تضمنت التزامات المشتريات العامة الخضراء ومتطلبات الإبلاغ، ومع بداية العام 2001، دخل حيز النفاذ "قانون تشجيع شراء السلع والخدمات الصديقة للبيئة" ("قانون تشجيع الشراء الأخضر" الذي يلزم الحكومة بوضع سياسة أساسية)، كما وأصدرت الحكومة اليابانية أول سياسة أساسية وقائمة تضم 101 سلعة محددة إلى جانب معايير الشراء العام المرافقة. من ناحية اخرى، وفي العام 2008، قرر الاتحاد الأوروبي انهم مع العام 2010، يجب ان تشمل المعايير البيئية 50% من المناقصات العمومية العلنية في 10 قطاعات. كما قررت الحكومة الأمريكية في العام 2011، أن 95% من المناقصات العلنية الحكومية يجب أن تشمل الشروط البيئية بما في ذلك الكفاءة في إنتاج الكهرباء، موفرة للماء، المنتجات مصنوعة من المواد المتفككة وتلبي معايير وكالة البيئة الأمريكية

أدت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين في فلسطين إلى مجموعة من المشاكل والتحديات البيئية. يشير الاستعراض الوطني الطوعي لفلسطين (National Voluntary Review) لتنفيذ أجندة 2030 إلى أن «الاستخدام غير المستدام للموارد يسود في جميع أنحاء فلسطين، مما يؤدي إلى مجموعة من المشاكل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي ستزداد سوءًا مع استمرار هذه الأنماط» (State of Palestine, 2018, p.50). ومن أكثر المشاكل البيئية إشكالية في المناطق الفلسطينية التخلص من النفايات الصلبة والسائلة. يولد الفلسطينيون حجمًا كبيرًا من النفايات مع القليل فقط منها الذي يتم التخلص منه بشكل صحيح، حيث إن نسبة إعادة التدوير لا تتجاوز واحد في المئة (1%) فقط من حجم النفايات التي يتم توليدها. من ناحية اخرى، وفي عام 2019، أنتج الفلسطينيون ما يقرب من 4333 طنًا من النفايات الصلبة يوميًا، أو ما مجموعه حوالي 1.58 مليون طن طوال العام، أي ما يعادل حوالي 0.87 كجم/فرد/يوم. من المتوقع أن تزداد هذه الأرقام بنحو 4 في المئة سنويًا بسبب النمو السكاني وأنماط الاستهلاك الحالية.

يتم التخلص من حوالي 65 في المئة من النفايات البلدية في مكبات النفايات الصحية، بينما يتم التخلص من البقية في مكبات عشوائية أو غير قانونية في الغالب، والتي تعد مصدرًا دائمًا لتلوث البيئة في فلسطين. (Atallah, 2020). وفي الحقيقة، يشير هذا إلى أن معدل إنتاج النفايات اليومي للشخص في فلسطين أعلى من المعدل العالمي وهو 0.74 كيلوغرام/فرد/يوم. وهذا طبعًا، عدا عن مشكلة النفايات السائلة المنزلية والصناعية. لذلك لا بد من ضرورة تطوير سياسات عامة فعالة من أجل الحد من أنماط

الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين في فلسطين، والدفع بالممارسات البيئية المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع العام.

وفي الحالة الفلسطينية، وبلاستناد إلى بيانات وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الصحة، نجد أن حصة المشتريات العامة في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية تصل إلى 12.3% (تشمل مشتريات الخدمات الصحية والتحويلات الطبية). وإذا ما استثنينا مشتريات التحويلات الطبية، نجد أن حصة تلك المشتريات تصل إلى 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، يشير موقع المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام أن إجمالي الإنفاق السنوي على المشتريات العامة يقدر بحوالي 750 مليون دولار، وتشكل المشتريات العامة حوالي 22% من إجمالي صافي الإنفاق الحكومي، ويبلغ شراء اللوازم 47% من حجم المشتريات السنوي، أما شراء الأشغال فيبلغ 45% من حجم المشتريات، و8% لشراء الخدمات. لذلك من المتوقع أن تشكل المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة أداة فعالة وحاسمة في تعزيز البيئة وتقليل الآثار السلبية للاستهلاك والإنتاج غير المستدامين.

2.1 هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إعداد التقرير الوطني حول الشراء العام المستدام في فلسطين الذي يتضمن ملخصاً للنتائج والتوصيات المستمدة إلى الأدلة، والتي تهدف إلى تعزيز الشراء العام المستدام في فلسطين، من خلال:

- استعراض التحديات البيئية التي تواجه فلسطين نتيجة لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين
- استعراض أهمية الشراء العام كقوة اقتصادية شرائية ضخمة ذات إمكانات كامنة لتعزيز الاستدامة
- إجراء استعراض شامل للأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالشراء العام المستدام في محليا ودوليا (بالتركيز على الشراء العام الأخضر)، وذلك لفهم السياق وتحديد الفجوات في المعرفة.
- استعراض نشأة وتطور مفهوم الشراء العام الأخضر عالمياً.
- مراجعة التجارب الدولية في مجال الشراء العام الأخضر (الاتحاد الأوروبي والدول العربية) والاستفادة منها في التعرف على المبادئ والممارسات الفضلى دولياً، وخاصة تلك التي لديها واقع اقتصادي يشبه الواقع الفلسطيني، بالإضافة إلى الاستفادة من بعض تجارب الدول المتقدمة.
- مراجعة الاطر القانونية ذات العلاقة في الواقع الفلسطيني، ومراجعة مدى تضمين الخطط والاستراتيجيات وأنظمة الشراء للمؤسسات الحكومية الشريكة وذات العلاقة بالمفهوم، وكذلك مدى تماشي الأنظمة والاطر المؤسسية للجهات ذات العلاقة لمفهوم الشراء العام المستدام.
- مراجعة المبادرات التي قامت بها الجهات المختلفة في فلسطين، خاصة في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر، خاصة مشاريع المشاريع الصناعية والمنزلية التي باتت تعمل بشكل كامل بالطاقة النظيفة.

- تحديد الاحتياجات الوطنية في هذا المجال بما يشمل: الأنظمة والقوانين، والتعليمات والمعايير الفنية، والتفضيلات الإيجابية، وبناء القدرات، وبرامج التوعية، وغيرها من عناصر البيئة التمكنية التي ستساهم في تعزيز مفهوم الشراء العام المستدام وممارساته لدى كافة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

2. تحليل الواقع العام في فلسطين المرتبط بالتحديات البيئية والشراء العام

1.2 تحليل الواقع البيئي في فلسطين

عانت البيئة الفلسطينية ولفترة طويلة من تحديات كبيرة أدت الى تدهور بيئي مضطرب في مختلف العناصر البيئية، وهو ما يرتبط بشكل كبير بالتحديات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد والمجتمع وعلى مختلف مكونات البيئة الفلسطينية من مياه وتربة وهواء، بالإضافة الى جملة من التحديات الذاتية والمرتبطة بالاستهلاك والإنتاج غير المستدام في مختلف الأنشطة الاقتصادية وعلى مستوى الافراد والاسر، أن الزيادة المضطربة في عدد السكان وتأثيرها على عملية النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي يشكل طلبا متزايدا على المصادر الطبيعية وبالتالي ارتفاع كمية المخلفات والملوثات الناتجة عن زيادة الاستهلاك (مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 – 2023، 2021).

تتداخل العناصر البيئية مع مختلف القطاعات التنموية، أي ان الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات قد تؤثر على البيئة بطرق متعددة، سواء كانت إيجابية أو سلبية. على سبيل المثال، تعتمد الزراعة بشكل كبير على الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والهواء، فيمكن أن تؤثر ممارسات الزراعة غير المستدامة مثل استخدام المبيدات الكيميائية والتسميد الزراعي الزائد على التربة وتلوث المياه. كذلك الحال بالنسبة الى الصناعة التي من الممكن ان تتج لعدد من الملوثات البيئية مثل الغازات السامة والمواد الكيميائية الضارة والنفايات الصلبة. يمكن لهذه الملوثات أن تلوث الهواء والمياه والتربة وتؤثر على النظم البيئية. أيضا السياحة، تؤثر على البيئة من خلال زيادة الضغط على الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات والشواطئ، بالإضافة إلى إنشاء البنية التحتية السياحية التي قد تؤدي إلى تدهور البيئة المحلية، في حين تسهم وسائل النقل في انبعاث الغازات الدفيئة وتلوث الهواء، كما يمكن أن تؤدي بنية الطرق والسكك الحديدية إلى تدمير النظم البيئية المحلية واقتلاع النباتات والحيوانات البرية. لذلك، للتخفيف من تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة، لا بد من اتخاذ إجراءات وممارسات صديقة للبيئة مثل تنظيم الصناعة لتقليل الانبعاثات وتنمية الزراعة المستدامة وتعزيز السياحة البيئية وتعزيز وسائل النقل النظيفة والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء.

1.1.2 التحديات البيئية في فلسطين

هناك العديد من الأدلة القوية علالتدهور البيئي في الاراضي الفلسطينية، بما يشمل مجاري المياه السطحية والجوفية والنظم الإيكولوجية البحرية بسبب تصريف المياه المستعملة غير المعالجة والنفايات الصلبة ومخلفات الصناعة. فقد شكل النمو السكاني السريع، ونمو المناطق الحضرية والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية ضغطا شديدا على سلع وخدمات النظم

الإيكولوجية. تمثل هذه العوامل تحديات متزايدة للجهود الرامية إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية الصحية، وحفظ التنوع البيولوجي، والجاهزية للتعامل مع تغيرات المناخ. أما عن أبرز مؤشرات التدهور البيئي (United Nations Environment Programme, 2020):

1. إضافة إلى مخلفات المستوطنات الإسرائيلية، تتلوث مجاري المياه العذبة والمياه الجوفية في الضفة الغربية وغزة بنفايات المدن والقرى الفلسطينية. ففي العديد من المناطق تتسرب مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى طبقة المياه الجوفية، مما يؤثر على جودتها: تراكيزات عالية موضعية من الفلوريدات والنترات تم تحديدها.
2. أدى النمو السكاني وتوسع الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة الطلب على المياه. من المتوقع أن تبلغ فجوة الطلب المحلي السنوية في غزة والضفة الغربية حوالي 79 و 92 مليون متر مكعب على التوالي بحلول عام 2030 ما لم يتم توسيع مصادر المياه الحالية. خلال العقد الماضي، جفت نصف الآبار الفلسطينية في الضفة الغربية، في حين يزداد الطلب على كميات المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (مكاروت). هذا بالإضافة إلى الاستخدام الجائر للمياه الجوفية في قطاع غزة التي تواجه أزمة مياه كبيرة، حيث انخفض مستوى المياه في طبقة المياه الجوفية الساحلية إلى أكثر من 10 أمتار تحت مستوى سطح البحر. في حين يبلغ الاستخدام الآمن لطبقة المياه الجوفية في قطاع غزة حوالي 55-60 مليون متر مكعب، إلا أنه يتم استخراج ما يقرب من 160-200 مليون متر مكعب سنوية، والتي فقط 4% منها تعتبر صالحة للشرب. أدى الاستخدام المكثف للمبيدات الزراعية في قطاع غزة، إلى جانب تدفق مياه الصرف الصحي إلى طبقة المياه الجوفية الساحلية، إلى تركيز النترات من 300 ملغم / لتر (سبعة أضعاف توصيات منظمة الصحة العالمية). تشكل هذه الملوثات مخاطر كبيرة على حياة المواطنين، فحوالي 26% من الأمراض لدى الأطفال في قطاع غزة مرتبطة بتلك الملوثات. أيضا، ارتفعت كمية مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئيا التي تتدفق يوميا من قطاع غزة إلى البحر الأبيض المتوسط من 90,000 متر مكعب يوميا في عام 2012 إلى 100,000 متر مكعب يوميا في عام 2016 و 110,000 متر مكعب يوميا في عام 2018.
3. إن إمكانات جمع وإعادة تدوير المياه المستعملة غير مستغلة بشكل كاف في فلسطين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب بشكل كبير على المياه العذبة في الأنشطة الاقتصادية والاستخدامات الأخرى التي تشكل المياه المعالجة مصدر كبير لها في العديد من دول العالم.
4. هناك سوء إدارة كبير وممارسات غير مستدامة للمياه الجوفية والينابيع في فلسطين، يشمل ذلك تعميق الآبار الارتوازية وإعادة تأهيلها، وحماية الينابيع، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي، وتنفيذ وحدات تحلية المياه الصغيرة النطاق.
5. هناك ضعف ملحوظ في القدرة على التخلص من النفايات الصلبة، فتكافح المجتمعات المحلية والبلديات والمجالس القروية في تغطية تكاليف جمع النفايات ونقلها والتخلص منها. في العام 2019، تم التخلص مما يقدر بنحو 343 طنا من النفايات الصلبة يوميا في الضفة الغربية و 443 طنا يوميا في قطاع غزة في مكبات النفايات، التي يقع بعضها بالقرب من أراض زراعية أو مناطق حضرية. هذه النفايات تلوث التربة في هذه المناطق. في غزة، هناك العديد من

التحديات المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة، بما في ذلك القدرة على التخلص من أنقاض المباني المدمرة نتيجة الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة.

6. هناك زيادة كبيرة في معدلات غازات الدفيئة المنبعثة، والتي ارتفعت من 2739.9 طن العام 2006 إلى 4.527.70 طن العام 2018، أي بزيادة مقدارها 65.2% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). ويعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى الزيادة في أنشطة الصناعة في فلسطين خلال هذه الفترة، إضافة إلى الزيادة في أعداد المركبات كما ذكرنا سابقاً، وما يترافق مع ذلك من زيادة انبعاثات مخلفات هذه الأنشطة. لقد ترافقت هذه الزيادة في انبعاث الغازات الضارة مع قلة الاهتمام الوطني بمشاريع البيئة والمناخ، وضعف القدرات والإمكانات الفنية للبدء في هذه المشاريع وإتمامها، وضعف الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع والتدخلات للتكيف مع التغير المناخي (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

7. هاك نمو مضطرب في تلوث التربة نتيجة تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة في الوديان والأراضي الزراعية، والبقايا من المحاجر وصناعة الحجر والرخام، والاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الكيماوية. كل عام، يستخدم 502.7 طن من المبيدات في الضفة الغربية، ويؤثر تغير أنماط المحاصيل أيضاً على التنوع البيولوجي للتربة.

8. تشهد الأراضي الفلسطينية نمو سريع في المناطق الحضرية، حضرا سريعاً، حيث تضاعف عدد سكان الحضر ثلاث مرات تقريباً في السنوات الـ 25 الماضية، مما زاد بشكل كبير من التوسع العمراني على حساب المنطقة المزروعة. ويزيد هذا التغير في استخدام الأراضي من التعرض للظواهر الجوية المتطرفة، بما في ذلك الفيضانات المفاجئة.

2.1.2 الاحتلال الإسرائيلي والازمة البيئية

لقد عملت إسرائيل، وما زالت، على تفاقم الأضرار البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ احتلالها للضفة الغربية وغزة في عام 1967. وقد قامت إسرائيل بانتهاكات بيئية جسيمة عديدة مثل قلع الأشجار وسرقة المياه وتلويث الوديان بالصرف الصحي من المستوطنات غير الشرعية (Shaarawi et al., 2019). علاوة على ذلك، أدت التأثيرات السلبية للاحتلال المطول إلى فقدان التنوع البيولوجي البشري والحيواني، مما يضر بالزراعة، ويقوض الاستدامة البيئية (Qumsiyeh and Abusarhan, 2020). يتمثل أحد جوانب تدهور البيئة في سيطرة الاحتلال على الموارد المائية الفلسطينية، مما خلق تحديات كبيرة لدى الفلسطينيين في الوصول إلى المياه النظيفة، مما أثر على الصحة العامة وسبل العيش (UN, 2022). وقد أدت مصادرة الأراضي لصالح المستوطنات، وتدمير الموارد الطبيعية، ونقل المخلفات الصناعية الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية إلى تلوث الأراضي والهواء، وإلحاق الضرر بالأراضي الزراعية والتسبب في مخاطر صحية (UNCTAD, 2019; Qumsiyeh and Abusarhan, 2020).

يقع أحد عشر مجمعا صناعيا إسرائيليا بشكل غير شرعي في الضفة الغربية. تطبق إسرائيل أنظمة بيئية في هذه المنشآت (آليات الترخيص والمراقبة الإسرائيلية للصناعات، الخ) أقل شمولاً تلك المطبقة داخل المناطق الصناعية في إسرائيل. كما تمتلك الشركات

الإسرائيلية وتدير ما لا يقل عن ثمانية مقالع في الضفة الغربية، مما ينعكس بشكل خطير على البلدات والقرى المجاورة بسبب المياه الكيميائية ومياه الصرف الصحي والروائح والغبار من الصناعات والمحاجر.

من أخطر القضايا التي مارستها إسرائيل هي التخلص من نفاياتها الصلبة في المناطق الفلسطينية، ولا سيما النفايات الخطرة. وفقاً لاتفاقات أوسلو، كان على إسرائيل نقل النفايات الخطرة المتولدة في الأراضي الفلسطينية إلى مطامر نفايات إسرائيلية للتخلص منها بشكل صحي. ومع ذلك، على الرغم من محدودية وجود مطامر مناسبة للتخلص منها في الضفة الغربية، إلا أن إسرائيل فعلت العكس تماماً وذلك بنقل نفاياتها الخطرة إلى المناطق الفلسطينية ومعالجتها فيها (State of Palestine, 2018). ووفقاً لتقرير "بتسيلم" (B'Tselem)، تدير إسرائيل ما لا يقل عن 15 منشأة لمعالجة النفايات في الضفة الغربية، منها أربعة على الأقل تتعامل مع النفايات الخطرة، مثل النفايات البيولوجية والكيميائية والطبية (B'Tselem, 2017). علاوة على ذلك، يتم التخلص من حوالي 80% من الـ 411389 طنًا من النفايات التي تنتجها المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية كل عام في مكبات النفايات العشوائية في الضفة الغربية أو مكبات النفايات الفلسطينية (The state of Palestine, 2018). علاوة على ذلك، زادت إسرائيل من تهريب النفايات الخطرة إلى الأراضي الفلسطينية التي تديرها السلطة الفلسطينية (EQA, 2021). وفي هذا الصدد، انتهكت إسرائيل جميع الاتفاقات والقوانين الدولية، بما في ذلك اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود. علاوة على ذلك، أعاققت قيود البناء الإسرائيلية قدرة الحكومة الفلسطينية على الانخراط في مبادرات إعادة التدوير (The state of Palestine, 2018). على الرغم من تطوير الحكومة الفلسطينية لاستراتيجيات إدارة النفايات، فإن جميع الأراضي في الضفة الغربية التي يمكن استخدامها لبناء مرافق التخلص من النفايات موجودة في المنطقة "ج"، وبالتالي تخضع لنظام التصاريح المعرقل في إسرائيل. على سبيل المثال، أجلت إسرائيل باستمرار مشروعاً لمرافق التخلص من النفايات بالقرب من رام الله، أحد أكبر المراكز الحضرية في فلسطين، منذ عام 2003.

3.1.2 الحفاظ على البيئة في التشريعات الفلسطينية

في فلسطين، لا تقتصر المنظومة التشريعية والتنظيمية إلى تشريعات ولوائح تدعو إلى ضرورة أخذ التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة. بل هناك العديد من التشريعات الصريحة والضمنية وغيرها من المبادئ التوجيهية في الخطط الوطنية التي تدعو إلى اتخاذ تدابير الحفاظ على البيئة وحمايتها، علاوة على أن فلسطين ملتزمة بأهداف التنمية المستدامة، التي تحتوي على العديد من الأهداف البيئية مضمنها الشراء العام المستدام. وعلى سبيل المثال، تنص المادة 33 من القانون الأساسي الفلسطيني على أن "التمتع ببيئة متوازنة ونظيفة حق من حقوق الإنسان. إن المحافظة على البيئة الفلسطينية وحمايتها من التلوث من أجل أجيال الحاضر والمستقبل واجب وطني" (القانون الأساسي، 2003، المادة 33).

علاوة على ذلك، هناك قانون حصري للبيئة (القانون رقم (7) لسنة 1999 بشأن البيئة)، والذي تم صياغته منذ إنشاء السلطة الفلسطينية نفسها. ووفقاً للمادة (8) من القانون، "تلتزم الجهات المختصة، كل فيما يخصه، بتشجيع اتخاذ الإجراءات المناسبة لخفض إنتاج النفايات الصلبة إلى أدنى مستوى ممكن، وإعادة استخدامها قدر الإمكان أو استعادة مكوناتها أو إعادة تدويرها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن جدول أعمال السياسات الوطنية 2017-2022 أيضًا تدعو إلى "ضمان استدامة البيئة" (دولة فلسطين، 2016). من المهم الإشارة إلى أن إنفاذ القانون لا يتم إلا بإنجاز مجموعة من الأنظمة التنفيذية والتعليمات والاشتراطات الفنية، والتي لا بد أن تتم مع الأخذ بالاعتبار مجموعة كبيرة من التشريعات الأخرى مثل قانون الصحة العامة وقانون الزراعة وقانون المياه وقانون المصادر الطبيعية وقانون العمل وعدد آخر من التشريعات نظراً لشمولية قانون البيئة وتقاطعها معها.

تشكل اجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022 المواطن أولاً² خطة التنمية الوطنية الرابعة التي تعدها دولة فلسطين وتصدرها منذ العام 2008. فإلى جانب أهداف الاجندة الرامية إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز استجابة المؤسسات العامة لاحتياجات المواطن مع ضمان المساواة والعدالة في الوصول والحصول على هذه الخدمات، وتعزيز فعالية الحكومة القائمة على المساءلة والشفافية والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، لم تغفل الاجندة أيضاً موضوع التنمية البيئية من خلال عكسها في السياسة الوطنية رقم 28 (ضمان استدامة البيئة).

في العام 2010، تم إعداد الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ³ من قبل سلطة جودة البيئة الفلسطينية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى أثر ذلك، تم تشكيل اللجنة الوطنية لتغير المناخ في فلسطين، وهي المرجعية العليا للسياسات في تغير المناخ. وفي العام 2016، تم نشر النسخة المحدثة من خطة التكيف الوطنية مع الآثار السلبية لتغير المناخ، التي تم إعدادها بمشاركة ذوي العلاقة في فلسطين مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، حيث تستهدف 12 قطاعاً هي الأكثر تأثراً بالمناخ.

أيضاً، تتداخل وتشترك مجموعة متعددة من القوانين والتشريعات في تنظيم وتحديد آليات للتعامل مع قضايا بيئية في قطاعات مختلفة. أبرزها قرار بقانون رقم (14) لسنة 2015م بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة⁴، قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية⁵، قانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003م⁶، قرار بقانون رقم (37) لسنة 2021 بشأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات⁷، قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004م⁸، قرار بقانون رقم (14) لسنة 2014م بشأن المياه⁹، وقرار بقانون رقم (10) لسنة 2011م بشأن قانون الصناعية¹⁰. على الرغم من أن هذه القوانين تنظم بشكل رئيسي عمل المؤسسات الحكومية أو القطاعات التنموية المنضوية تحتها، إلا أن كل منها تضمن بنود لها علاقة مباشرة في الاستدامة البيئية.

²<http://palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/GOVPLAN/NPA%20Arabic.pdf>

³<https://environment.ps/wp-content/uploads/2022/06/Climate-Change-Adaptation-Strategy-and-Programme-of-Action-for-the-Palestinian-Authority.pdf>

⁴<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16740>

⁵<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12358>

⁶<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14461>

⁷<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17557>

⁸<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14778>

⁹<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16597>

¹⁰<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16288>

4.1.2 البيئة المؤسسية ذات العلاقة بالحفاظ على البيئة في فلسطين

يعود الاهتمام بالبعد البيئي الى بداية نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية في فلسطين، هناك عدة مؤسسات حكومية مسؤولة عن الحفاظ على البيئة وإدارتها، والتي تهدف لتعزيز الحماية البيئية والتوجه نحو التنمية المستدامة، كما وتعمل بشكل تكاملي على إدارة الموارد الطبيعية، حماية البيئة، وتعزيز التنمية المستدامة.

في العام 1996، وبمرسوم رئاسي، تم انشاء "سلطة البيئة الفلسطينية"، كأول مؤسسة حكومية تعنى بشؤون البيئة من كافة جوانبها وتقود عملية تنظيم العمل في المجال البيئي لحمايتها ولصيانتها. وفي عام 1998 تم إنشاء وزارة شؤون البيئة ودمج سلطة البيئة الفلسطينية فيها ليكون الاسم الرسمي لها في العام 2002 "سلطة جودة البيئة". تعتبر سلطة جودة البيئة الهيئة الرسمية للسلطة الفلسطينية المسؤولة عن السياسة البيئية، هي مؤسسة عامة مخصصة لمعالجة التحديات البيئية المختلفة في فلسطين بالإضافة إلى وضع المعايير البيئية وإجراء الدراسات المتعلقة بالبيئة. كما تشكل سلطة جودة البيئة المظلة لكل الأنشطة والدراسات التي تتعلق بالتخطيط والحماية والمراقبة البيئية.

اعطى القانون سلطة جودة البيئة القيام بالمهام التي من شأنها المحافظة على الاستدامة البيئية، والمتمثلة في الرقابة والتفتيش البيئي على الأنشطة والمشاريع والمرافق التي قد تسبب أي أثر للبيئة والمحيط الحيوي، منح الموافقات البيئية كمتطلب أساسي لمنح الترخيص لعدد كبير من الأنشطة والمنشآت والمرافق التي نص عليها القانون، نشر الوعي البيئي وتوفير المعلومات البيئية حول كافة عناصر البيئة، متابعة الاتفاقيات البيئية الدولية والقيام بالمطالبات الوطنية في سبيل الانضمام لها والاستفادة من عضويتها، التطوير المؤسسي والقانوني لقطاع البيئة، ضبط ايقاع التخطيط البيئي وتنسيق ذلك مع الجهات الاشرافية على القطاعات التنموية المختلفة، حماية الطبيعة وتطوير المصادر الطبيعية، والقيام بتنسيق وقيادة العمل والجهود الوطنية الرامية الى التكيف مع ظاهرة التغير المناخي والحد من انبعاث الغازات الدفيئة أيضا.

من المهم الإشارة الى ان مسؤولية العمل البيئي لا تقع على عاتق سلطة جودة البيئة وحدها وإنما تشاركها فيها كل الوزارات والمؤسسات الفلسطينية الأخرى المعنية بالشأن البيئي الفلسطيني (سلطة المياه، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، وزارة الحكم المحلي، وزارة الاشغال العامة والإسكان، وغيرها)، وذلك انطلاقا من مبدأ الشراكة والتكامل في العمل.

تم انشاء سلطة المياه بموجب قانون رقم (2) لسنة 1996 بشأن إنشاء سلطة المياه الفلسطينية. تلا ذلك، قانون المياه رقم (3) للعام 2002 الهادف إلى تكليف سلطة المياه الفلسطينية بمهام تنظيم القطاع¹¹، إلى جانب قانون بقرار رقم (14) للعام 2014 بشأن تعريف الصلاحية الموكلة لسلطة المياه وتقليل تقاطع الصلاحيات مع الجهات الرسمية الأخرى، بهدف إدارة وتطوير

11https://maqam.najah.edu/media/uploads/2021/09/legislations/F__Documents_20e34161-9bd2-4115-95fe-d6cb071047de.pdf

مصادر المياه في فلسطين، في سبيل رفع مستوى الخدمات المقدمة. حرص قانون المياه على تعزيز جانب الاستدامة في مصادر المياه والحفاظ عليها من التلوث، لذلك أوكل الى سلطة المياه العديد من المهام في هذا المجال، ابرزها تطوير وإدارة للمصادر الجوفية والسطحية وحمايتها من التلوث وتحسين الجودة، بالإضافة الى جمع ومعالجة المياه العادمة المنزلية وإعادة استخدامها في مجالات مناسبة لجودتها وكمياتها، ومسألة الحصاد المائي أو تحلية مياه البحر والينابيع أو الآبار المملحة، أو توفير مصادر مياه جديدة وترشيد استخدام الموارد المتاحة، وتطوير الأطر المؤسسية والقانونية التي تنظم قطاع المياه، كل ذلك يعتبر من القضايا التي تقع في صلب قطاع المياه إلا أنها أيضاً تعتبر من المسائل التي تجيب على تضمين البعد البيئي في هذا القطاع الهام.

إلى جانب سلطة المياه الفلسطينية، صدر القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 لينص بمادته السابعة عشر¹² على تشكيل **مجلس تنظيم قطاع المياه** مكون من مجلس إدارة من رئيس وستة أعضاء من ذوي النزاهة والكفاءة والاختصاص، يمثلون القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي، يتم تعيينهم بقرار من رئيس الدولة بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء، وينتخب أعضاء المجلس من بينهم نائباً لرئيس المجلس. من ضمن صلاحيات المجلس ذات العلاقة بالبعد البيئي مراقبة العمليات التشغيلية المتعلقة بالإنتاج والنقل والتوزيع للمياه والعمليات التشغيلية لإدارة الصرف الصحي، ومراقبة مدى التزام شركة المياه الوطنية ومقدمي الخدمات بالمعايير الموضوعة لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي.

في عام 2009، لاحقاً لإقرار قانون الكهرباء العام رقم (13) للعام 2009، تم وضع الخطوط العريضة لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء، بحيث تتركز آليات تنظيم القطاع على ثلاثة مستويات، أولها المستوى السياسي المتمثل بسلطة الطاقة والموارد الطبيعية لوضع السياسات العامة والاستراتيجيات، وثانيها المستوى الرقابي المتمثل ب**مجلس تنظيم قطاع الكهرباء** للرقابة على كافة أنشطة قطاع الكهرباء والموازنة بين أطرافها، وثالثها المستوى التنفيذي المتمثل ب**شركات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء** (سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، 2019). من أهداف سلطة الطاقة والموارد الطبيعية ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استخدامات الطاقة من كافة مصادرها ورفع كفاءة الطاقة وتقليل الفاقد، وهو ما من شأنه يدعم مباشرة العمل البيئي ويشير الى تضمينه في هذا المجال.

وزارة الحكم المحلي بدورها تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على البيئة من خلال ضمان مطابقة كافة الأنشطة والخدمات التي تشرف عليها الوزارة وتقديمها الهيئات المحلية والمجالس المشتركة للمعايير والشروط البيئية التي من شأنها تحقيق مصلحة المواطن والبيئة في فلسطين ومن خال التوافق والتنسيق مع كافة الشركاء مثل سلطة البيئة وسلطة المياه، وذلك يشمل خدمات

12- المادة 17 من القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 " ينشأ بقرار من مجلس الوزراء مجلساً يسمى " مجلس تنظيم قطاع المياه " وينظم وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. يكون المقر الرئيس للمجلس في مدينة القدس، ويكون المقر المؤقت له في أي مكان آخر في فلسطين، ويجوز بقرار من مجلس الإدارة إنشاء فروع في كافة المحافظات".

النفايات الصلبة، والمياه والصرف الصحي وعلاقتها بالبيئة والموارد الطبيعي. يرتبط قطاع الحكم المحلي بعلاقة وثيقة جدا مع البعد البيئي وحماية البيئة، "حيث أن قطاع النفايات الصلبة، والذي يعتبر محور قطاع الحكم المحلي يعتبر من أهم مصادر تلوث البيئة، فإن العمل فيه وتطويره وإيجاد السبل الأمثل لأدائه والاستفادة منه كمورد وليس فقط كملوث من خال إعادة الاستخدام والتدوير أحيانا أو تحويل النفايات الى طاقة مرة أخرى أو تحويل النفايات الى سماد عضوي، كما أن إدارة النفايات الخطرة والتخلص منها بشكل سليم كل ذلك يعتبر من القضايا الحامية للبيئة ويخدم البيئة ويحافظ عليها. كما أن موضوع استعمالات الأراضي وتصنيفها يعد ذو عاقلة مباشرة بحماية البيئة وضمان أقل ضرر ممكن على المحيط الحيوي، هذا بالإضافة الى تطوير المخططات الهيكلية والتخطيط المكاني الذي البد وأن يكون البعد البيئي حاضرا بقوة فيه من أجل تقليل المخاطر الممكنة عن التخطيط الحضري والأخذ بالاعتبار كافة المشاكل البيئية المحتملة وإيجاد الحلول لها. هذا الى جانب مسألة مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية المحلية التي تنفذها البلديات والمجالس القروية، اذ البد وأن تراعي تلك المشاريع في تنفيذها أو في التخطيط لها البعد البيئي ودراسات تقييم الأثر البيئي لضمان أقل قدر ممكن من الأثر على البيئة والاخذ بالاعتبار الإجراءات التخفيفية اللازمة"¹³.

في نفس السياق، أصدرت وزارة الحكم المحلي "الخطة الحضرية لدولة فلسطين"¹⁴، والتي تضمنت تحقيق عدد كبير من المؤشرات ذات البعد البيئي، على سبيل المثال، توفير الوصول إلى مياه شرب آمنة، والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة، الحد من التأثير الضار للمدن على مستوى الفرد، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص بجودة الهواء وإدارة النفايات البلدية، تبني وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتخفيف من خطر الكوارث. أيضا تقوم وزارة الحكم المحلي بالعديد من المبادرات ذات البعد البيئي، على سبيل المثال، أطلقت الوزارة فعاليات اليوم الوطني لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين، الذي أقره مجلس الوزراء عام 2019 بهدف توعية المجتمع بكافة شرائحه بضرورة الإدارة المهنية والمتكاملة الشاملة والمستدامة للنفايات الصلبة في فلسطين بمشاركة جميع الأفراد والمنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات العلمية وكل من يعمل في قطاع النفايات الصلبة.¹⁵

أيضا، تلعب وزارة الاشغال العامة والإسكان دور محوري في حماية البيئة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة، من خلال دورها في تعزيز مسألة البناء الأخضر سواء في المباني الحكومية أو مباني مشاريع السكان التي تعكف الوزارة على بنائها أو تنظيم اقامتها، وكذلك شق الطرق بكافة أشكالها وأنواعها ومراعاة المعايير البيئية سواء في التخطيط أو التنفيذ، وهو ما من شأنه ان يساعد على تقليل تلوث البيئة ويحمي المصادر الطبيعية ويعزز استدامتها. كما من شأن تبني نظام

¹³<http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/-202021%للبيئة20%القطاعية20%الاستراتيجية2023.pdf>.

¹⁴<https://www.molg.pna.ps/uploads/userfiles/file/pdfs/NUAArabic28112021.pdf>

¹⁵<https://www.molg.pna.ps/AR/articles/22404/JSC211022>

العطاءات المركزي في الوزارة البعد البيئي في المشتريات ان يساعد في حماية البيئة والموارد الطبيعية. تضمنت الخطة الاستراتيجية لقطاع الاشغال العامة والإسكان للأعوام 2021-2023 البع البيئي من خلال الهدف الثالث (دعم وتطوير وتنظيم قطاع الإسكان لتمكين كافة المواطنين من الحصول على سكن ملائم وميسر ومستدام) والذي تضمنت سياسات خاصة بتطوير استخدامات البناء الأخضر في قطاع الإسكان، والمباني العامة، والخاصة، والمرافق . في ذات السياق، تضمنت استراتيجية سلطة جودة البيئة تدخلات غير قطاعية مع قطاع الاشغال العامة والإسكان والتي حثت على الالتزام بالمنتجات الصديقة للبيئة وذلك من خال وضع معايير وشروط أثناء تنفيذ المشاريع ومن خال اجراءات نقل من انبعاث الغبار ومعالجة المخلفات والضجيج، وضرورة تطبيق كود البناء الأخضر والالتزام بتنفيذ مشاريع البناء الأخضر واستخدام مواد صديقة للبيئة.

أما فيما يتعلق بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فان هناك العديد من الممارسات ذات العلاقة بالبعد البيئي خاصة تلك المتعلقة بإشعاعات البث الخلوي وبث الأنترنت من خلال الأبراج ومحطات التقوية، والنفايات الالكترونية والتي في حال عدم معالجتها فأن من شأن ذلك ان يخلق مخاطر كبيرة على صحة الانسان والبيئة. في هذا السياق، اوكلت المادة (23) من القرار بقانون رقم (37) لسنة 2021 بشأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات¹⁶ هيئة تنظيم قطاع الاتصالات اصدار التعليمات الخاصة بمنح الموافقة الخاصة تحدد بموجبها المقاييس والمعايير الفنية التي تطبق على أجهزة الاتصالات وأجهزة الاتصالات الطرفية المسموح إدخالها واستعمالها في الدولة ، للتأكد من عدم إضرارها بشبكات أو خدمات الاتصالات أو بالصحة والسلامة العامة والبيئة. كما نصت المادة (23) على ضرورة تنسيق الهيئة مع مؤسسة المواصفات والمقاييس وسلطة جودة البيئة عند وضعها مقاييس ومعايير أجهزة الاتصالات. كما نصت المادة (67) على أنه حظر على المرخص له في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإضرار بالبيئة أو الصحة العامة.

فيما يتعلق بالقضايا البيئية، تلعب وزارة الاقتصاد الوطني دور محوري، فمن خلال اشرافها على أنشطة الصناعة والتجارة والخدمات، تستطيع الوزارة ضبط المصانع وعمليات الانتاج في المنشآت الاقتصادية المختلفة لتكون أقل تلويثا للبيئة وأقل انتاجا للنفايات وتستخدم الموارد بشكل أكثر فعالية، وتراعي المواصفات ونظم الادارة البيئية، وذلك من خال تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بترخيص المنشآت الصناعية والاقتصادية بما ينسجم مع الشروط والمعايير البيئية. في هذا السياق، تعمل وزارة الاقتصاد الوطنيباالتشارك التام مع سلطة جودة البيئة والمؤسسات الشريكة في هذا المجال، على تعزيز مفهوم الاستدامة في أهدافها الاستراتيجية وتدخلاتها. كما تعمل الوزارة على تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر من خلال تعزيز مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدامين في عدد من الصناعات الغذائية الوطنية، حيث يتم دمج هذا المفهوم في عدد من الصناعات الغذائية من أجل تحقيق نتائج ملموسة في ترشيد استهلاك المياه والطاقة¹⁷.

¹⁶<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17557>

¹⁷<https://mne.gov.ps/ckfinder/userfiles/files/PDF%20File/economicdevplan21-23.pdf>

يعتبر قطاع الزراعة الأكثر استهلاكاً للموارد الطبيعية، تعتبر الأسمدة والمبيدات والنفايات الزراعية الصلبة من عوامل التلوث للتربة ومصادر المياه. لذلك تقع على عاتق وزارة الزراعة والمؤسسات الشريكة الأخرى مثل صندوق درة المخاطر، اتخاذ الإجراءات والتدخلات الصحيحة في حماية البيئة واستدامتها من مخاطر الزراعة، هذا إلى جانب التدخلات والإجراءات اللازمة لمكافحة التصحر وتدهور جودة التربة والأراضي، ومراعاة الأبعاد البيئية في عمليات استصلاح الأراضي، إلى جانب الأثر البالغ للتغير المناخي على هذا القطاع وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف معه، بالإضافة إلى العمل على تنظيم الصيد ومنع الرعي الجائر في إطار الحفاظ على التنوع الحيوي.

يعتبر قطاع النقل والمواصلات من أحد مصادر التلوث الرئيسية للهواء المحيط، والذي يتطلب سياسات من قبل وزارة النقل والمواصلات ترتقي إلى مستوى التحديات المرتبطة بالاستدامة في هذا القطاع، وتحقيق التكامل بين سياسات وسائل النقل العام المستدامة ووسائل النقل المختلفة، إلى جانب التكامل مع كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل الاقتصاد، والصحة، والبيئة، ... وغيرها. كما يتطلب تحقيق الاستدامة بالنقل العام التكامل مع سياسات استخدام الأراضي، تحديداً مع تطور المدن واتساعها، وذلك من خلال التركيز على التخطيط المكاني في استخدام الأراضي للنقل العام المستدام، من أجل تقليل الازدحام وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما أن هناك ضرورة لتعزيز الإطار التنظيمي في سياق تعزيز النقل المستدام، فقانون المرور الحالي لا يتطرق إلى الجوانب البيئية بشكل مباشر، وفقط تطرق إليها بشكل غير مباشر في المادة رقم 11 حول عدم جواز تسجيل المركبات الثالفة أو المركبات العامة التي يتجاوز عمرها 18 عاماً من تاريخ الصنع، وذلك إلى جانب المادة رقم 15 حول وجوب إجراء فحص المركبات القديمة (ممن مضى على عمرها ما يزيد على 10 سنوات من تاريخ التصنيع) مرتين سنوياً بدل مرة واحدة بما يشمل وسائل النقل العامة. لذلك، يجب تعزيز الدور الرقابي على المركبات لمنع تجاوز المستويات المسموح بها من التلوث.

من المهم الإشارة إلى أن هناك تقاطعات بين قطاع البيئة وباقي القطاعات التنموية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بقطاعي التعليم والتعليم العالي، فهي تلعب دور مهم في تعزيز الوعي البيئي من خلال المناهج الدراسية والاهتمام بقضية البحث العلمي البيئي وتشجيع المبادرات والأفكار الريادية الهادفة لتطوير وحماية البيئة. أما في قطاع إدارة المال العام، فإن هناك قضايا هامة جداً تتقاطع مع مفهوم حماية البيئة واستدامتها كما هو الحال بشأن نظام المشتريات العامة وتطويره ليكون مستداماً ومحافظة على البيئة، كما أن فرض الضرائب على القطاعات الملوثة وإعفاء أو تخفيض الضرائب عن تلك القطاعات الصديقة للبيئة، إلى جانب تحفيز وتشجيع الاستثمارات الخضراء، كل هذا يساعد في حماية البيئة وتقليل نسب التلوث الناتج عن قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة. في قطاع السياحة، تلعب السياسات المتعلقة بتعزيز مفهوم السياحة البيئية دور مهم في تحقيق الاستدامة البيئية. وفيما يخص قطاع العلاقات الدولية، فإن تعزيز موقع ودور فلسطين في الاتفاقيات الدولية والهيئات والمؤسسات الدولية البيئية يعتبر غاية في الأهمية لوضع فلسطين في مصاف الدول الأخرى في هذا العالم، كما أن هناك فرصة كبيرة يمكن استغلالها بتفعيل هذا القطاع وهي الاستفادة من

المصادر والموارد والصناديق الدولية البيئية سواء من خال الاتفاقيات البيئية أو المؤسسات البيئية المتعددة في المنظومة الدولية. هذا اضافة الى امكانية ووجوب فضح الممارسات والانتهاكات لاحتلالية بحق البيئة الفلسطينية، والذي يعتبر غاية في الأهمية ويجب تعزيزه وتطويره وتوفير الامكانات والأدوات اللازمة لذلك.

5.1.2 أبرز التدخلات في مجال الاستدامة البيئية في القطاع العام الفلسطيني

مما لا شك فيه ان الازمات السياسية والاقتصادية التي تعصف بالأراضي الفلسطينية نتيجة للاحتلال الإسرائيلي تؤثر بشكل كبير على كافة المساعي الحكومية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية شاملة، وعلى قدرتها على تطبيق الخطط والسياسات التي تضعها لنفسها. سارعت الحكومة بوزاراتها وهيئاتها المختلفة الى تبني العديد من الممارسات والمواثيق الدولية في مجال تحسين الواقع البيئي في فلسطين وتحقيق الاستدامة، وانعكس ذلك على خطط العمل والاستراتيجيات المختلفة للأجسام الحكومية المختلفة، فتكاد لا تخلو خطة استراتيجية لوزارة او هيئة حكومية من الإشارة الى البعد البيئي او إضافة اهداف وغايات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالأثر البيئي. أيضاً، هناك توجه متزايد لدى هذه الجهات من اجل تبني ممارسات وتنفيذ مشاريع على ارض الواقع بهدف تعزيز الممارسات البيئية والخضراء. كما عمدت الحكومة خلال السنوات الأخيرة الى الانضمام الى العديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالجانب البيئي.

1.5.1.2 الممارسات والتدخلات البيئية والخضراء في الخطط والبرامج الحكومية

في فلسطين، شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر واستخدام الطاقة النظيفة، والذي تمثل في العديد من بض المبادرات البارزة التي قامت بها الجهات المختلفة، وهو ما يعبر عن الوعي المتزايد أيضاً اتجاه تعزيز مبادرات الاقتصاد الأخضر، لدورها الكبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وللتماشي مع التوجهات العالمية في هذا الخصوص.

الإنتاج والاستهلاك المستدامين

تأتي سلطة جودة البيئة على رأس المؤسسات العامة التي تعزز التوجه نحو الممارسات البيئية المستدامة، من خلال العديد من المبادرات والأنشطة والخطط. في هذا السياق، قامت سلطة جودة البيئة بتطوير خطة وطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين (2017-2022) بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية، وذلك بهدف حماية البيئة الفلسطينية وكفالة استدامتها من خلال إدانة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإدارة الكفؤة والمستدامة لمواردنا الطبيعية. تم تحديد ثلاث مجالات ذات أولوية لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين بناء على معايير بيئية واجتماعية واقتصادية ومؤسسية، وهي

1. الزراعة والأغذية (الإنتاج الزراعي المستدام والزراعة الذكية مناخياً، ومعالجة الممارسات البيئية في تصنيع الأغذية، ومعالجة الاستهلاك الغذائي المستدام)، وذلك من خلال تعزيز وتنفيذ أفضل الممارسات والتقنيات البيئية والصحية في تصنيع الأغذية؛ تطوير السياسات والأطر القانونية من خلال الزراعة المحافظة، وتمكين صغار المزارعين والتعاونيات الزراعية؛ توعية وتثقيف منتجي الأغذية وتجار التجزئة والمستهلكين لتعزيز سلاسل القيمة الخضراء.
2. الإسكان والبناء (المباني الخضراء والمشتريات العامة الخضراء للبنية التحتية)، وذلك من خلال تعزيز دور السياسات العامة التحول نحو البناء الأخضر، وتعزيز تحديث المباني الحالية كثيفة الاستخدام للطاقة والموارد؛ توعية جميع أصحاب المصلحة المشاركين في الإسكان والتشييد.
3. السياحة: تشجيع تنوع السياحة (السياحة الإيكولوجية، والسياحة الثقافية، والسياحة الريفية، والسياحة في غير موسمها)، وذلك من خلال تعزيز التدابير التنظيمية والتشريعية والمالية لخلق وظائف خضراء ولاتعة وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي وتمكينه؛ رفع مستوى الوعي والقدرات والمهارات الفنية لدعم الجهات المستدامة.

الاقتصاد الأخضر

بدأ النقاش باكراً في فلسطين حول التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز الوعي والمبادرات في هذا المجال. ففي العام 2017، تم إطلاق مشروع "خلق بيئة ممكنة للأعمال ضمن مفهوم الاقتصاد الأخضر" الممول من الاتحاد الأوروبي، وبإدارة وتنفيذ مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد"، وبالشراكة مع كل من سلطة جودة البيئة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة السياحة والآثار، وزارة الزراعة والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية¹⁸. هدف المشروع إلى وضع سياسة وطنية من شأنها تعزيز الأعمال ضمن مفهوم "الاقتصاد الأخضر" والذي يحاكي الفكر الحريص على البيئة والموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة وإنتاج منتجات تراعي النواحي البيئة ويعزز حضورها محلياً وعالمياً.

في شهر أيلول من العام 2023، أعلن شركاء فريق أوروبا والسلطة الفلسطينية عن إطلاق عنصر الاقتصاد الأخضر في مبادرة فريق أوروبا لدعم القطاع الخاص بتخصيص تمويل بقيمة 47 مليون يورو، والتي استهلكت بتوقيع اتفاقية مشتركة بقيمة 8.5 مليون يورو لدعم مشروع "النمو الأخضر في فلسطين"، الذي تنفذه المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني¹⁹. الهدف من المشروع هو المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ربط النمو الاقتصادي بحماية البيئة وتغير المناخ، ويشمل ذلك تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني من خلال الاستثمارات الخضراء وتعزيز القدرة التنافسية وصمود النظام الفلسطيني للصناعات الغذائية وتحسين الظروف الاقتصادية للمزارعين من أصحاب المزارع الصغرى والمشاريع الريفية واعتماد أفضل الممارسات في تصميم وتنفيذ الأولويات البيئية والمناخية الفلسطينية.

¹⁸<https://www.raya.ps/news/1096131.html>

¹⁹<https://south.euneighbours.eu/ar>

أيضاً، هناك اهتمام متزايد بالممارسات البيئية المستدامة لدى مختلف الجهات الحكومية والذي ينعكس بشكل واضح على توجهاتها الاستراتيجية المستقبلية. على سبيل المثال، في الخطة الاستراتيجية التي قامت بإعدادها وزارة الاقتصاد للأعوام 2024-2029 (لم تعتمد بعد)، فقد تضمنت الخطة في هدفها الاستراتيجي الأول على تحقيق اقتصاد فلسطيني مستدام بهدف الوصول الى اقتصاد اخضر ودائري يحقق التنمية المستدامة. كذلك الحال بالنسبة لاستراتيجية وزارة النقل والواصلات للأعوام 2024-2029 (لم تعتمد بعد)، حيث وضعت سياسات لتشجيع استخدام السيارات الكهربائية والهجينة بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص مثل سلطة جودة البيئة. أيضاً في الخطة الاستراتيجية لوزارة السياحة للأعوام 2024-2029 (لم تعتمد بعد)، وضعت الوزارة تنمية السياحة المستدامة على سلم الأولويات من خلال ممارسات السياحة المستدامة التي تقلل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية، وبذل الجهود لتعزيز السياحة المسؤولة، بما في ذلك إدارة النفايات، والطاقة البديلة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإشراك المجتمعات المحلية في تخطيط السياحة وتمييتها.

الطاقة المتجددة

في مجال الطاقة تعزيز التحول نحو الطاقة النظيفة، أقرت الحكومة الفلسطينية استراتيجية الطاقة المتجددة الأولى في العام 2012، بهدف زيادة نصيب الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة في فلسطين، وتحسين الطاقة النظيفة المنتجة محلياً للوصول إلى 130 ميغاواط حتى نهاية العام 2020، حيث تمكنت سلطة الطاقة بالتعاون مع الشركاء من تحقيق نحو 92% (119 ميغاواط) من الأهداف المدرجة ضمن استراتيجية الطاقة المتجددة (سلطة الطاقة، 2021). كما تهدف رؤية سلطة الطاقة والموارد الطبيعية إلى تطوير قدرة توليد الطاقة الكهربائية، من خلال المحطات التي تعمل بالغاز، جنباً إلى جنب مع التوسع في محطات الطاقة الشمسية؛ للوصول إلى أكثر من 500 ميغاواط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية بحلول العام 2030.

السيارات الكهربائية

في السياق الفلسطيني الذي يعاني من تحديات عديدة، يحمل التحول إلى المركبات الكهربائية مجموعة واعدة من العوائد والتأثيرات الإيجابية في مجالات عديدة. مثلاً، في المجال البيئي، يمكن للمركبات الكهربائية أن تقلل بشكل كبير من انبعاثات الغازات الدفيئة وتلوث الهواء، ما يساهم في إنشاء مدن مستدامة. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي اعتماد السيارات الكهربائية إلى تعزيز أمن الطاقة عن طريق تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، ويمكن أن يحفز النمو الاقتصادي من خلال تطوير قطاع المركبات الكهربائية المحلية، ما يعزز خلق فرص العمل والابتكار. يعد انخفاض تكاليف التشغيل، وانخفاض التلوث الضوضائي، والتخفيضات المحتملة في تكاليف الرعاية الصحية من خلال تحسين جودة الهواء، من المزايا الإضافية.

تشجع الحكومة الفلسطينية على التوجه نحو السيارات الكهربائية و"الهايبرد"، وذلك من خلال تخفيض نسب الجمارك عليها (من 10 إلى 40%) مقارنة بالسيارات العادية. كما أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني نظام محطات شحن المركبات الكهربائية رقم (7) لسنة 2022، الذي يهدف إلى تنظيم أحكام إصدار التصريح والترخيص لمحطات شحن المركبات الكهربائية التجارية والفردية. وأنيطت صلاحيات متابعة وقبول أو رفض الطلبات المقدمة من الشخص الاعتباري المتقدم بطلب تصريح تركيب محطة شحن إلى كل من مجلس تنظيم قطاع الكهرباء، وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية.²⁰

مؤخراً، حصلت 4 شركات فلسطينية على وكالات 6 شركات صينية كهربائية. لكن ما زالت نسبة السيارات الكهربائية و"الهايبرد" تشكل ما لا يزيد عن 1.5% من إجمالي المركبات في فلسطين. ذلك يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعارها في السوق المحلي مقارنة بالسيارات التي تسير على الوقود التقليدي (البنزين والديزل)، على الرغم من انخفاض قيمة جماركها.²¹

2.5.1.2 الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالبيئة

عل الرغم من التحديات الكبيرة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي ومحوية الموارد المالية، ومن خلال الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة، كان هناك العديد من التدخلات والسياسات الحكومية للاستجابة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في مجال البيئة، خاصة الأهداف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية)، السابع (طاقة نظيفة بأسعار معقولة)، الثاني عشر (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، الثالث عشر (الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، الرابع عشر (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام)، والخامس عشر (الهدف الخامس عشر: حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي).

في مجال تحقيق غايات الهدف السادس، تم تحقيق تقدم ملحوظ في بعض الغايات، فمع نهاية العام 2018، حوالي 99.7% من السكان في فلسطين كانوا متصلين بخدمات صرف صحي مدارة بشكل سليم، وبمرفاق غسل الأيدي بالمياه والصابون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). كما انخفضت نسبة التجمعات السكنية التي لا تصلها خدمات المياه من 5% في 2016 إلى 4% في 2018. ساهم في ذلك العديد من المشاريع الخاصة بتأهيل شبكات المياه القائمة في العديد من المناطق، وإنشاء شبكات وخطوط مياه جديدة وخزانات مياه ومحطات ضخ في مناطق أخرى، وبخاصة في مناطق (ج)، إضافة إلى إنشاء وتوسيع شبكات الصرف الصحي في مناطق عدة، وبناء وتشغيل محطات تنقية المياه العادمة، وإنشاء خزانات مياه ومحطات ضخ لإعادة استغلال المياه المعالجة في الري الزراعي خلال العامين 2018 و2019 (سلطة المياه الفلسطينية، 2018).

²⁰<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17633>

²¹<https://aliqtisadi.ps/ar/Article/98367/إقبال-خجول-على-شراء-السيارات-الكهربائية-في-فلسطين-الأسعار-كلمة-السر>

في الهدف السابع، شهد قطاع الطاقة الفلسطيني إطلاق العديد من المشاريع والمبادرات والسياسات والقوانين، في مجال تعزيز التحول نحو الطاقة المتجددة، من خلال خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة في فلسطين 2030، حيث حددت سلطة الطاقة الفلسطينية الهدف لتحقيق 20% (500 ميجاوات) بحلول عام 2030. أيضاً، في عام 2012، أصدر مجلس الوزراء قراراً أرسى من خلاله الأساس القانوني لاستغلال الطاقة المتجددة في فلسطين. على الرغم من التحديات الكبيرة، إلا أنه تم تنفيذ أكثر من 120 ميجاواط حسب بيانات سلطة الطاقة لعام 2020، وإعطاء رخص بما يفوق 200 ميجاوات لمنتجي الطاقة المستقلين من القطاع الخاص (Khaldi and Musa, 2022).

في سبيل تحقيق غايات الهدف الثاني عشر، فإن الجهات الحكومية، وبخاصة سلطة جودة البيئة، قامت بالعديد من البرامج والتدخلات، على سبيل المثال، تأهيل آبار تجمع مياه الأمطار، وشبكات المياه، ومحطات معالجة المياه، وإعادة تحلية مياه الآبار المالحة. إضافة إلى التوقيع على عدد من الاتفاقيات الدولية بهدف تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات (مكتب رئيس الوزراء-الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، 2021). أيضاً، بذلت وزارة الحكم المحلي جهوداً متزايدة في سبيل إدارة وتنظيم قطاع نفايات الهدم والبناء والنفايات الطبية، وتوسعة المكبات الصحية القائمة وإنشاء محطات ترحيل في مدن عدة.

في الهدف الثالث عشر، فقد كانت التدخلات محدودة للغاية، مع قلة الاهتمام الوطني بمشاريع البيئة والمناخ، وضعف القدرات والإمكانات الفنية للبدء في هذه المشاريع وإتمامها، وضعف الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع والتدخلات للتكيف مع التغير المناخي، حيث ارتفعت معدلات الزيادة الكبيرة في مجموع كميات غازات الدفيئة المنبعثة، ارتفعت من 2739.9 طن العام 2006 إلى 4.527.70 طن العام 2018، أي بزيادة مقدارها 65.2% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)، نتيجة الزيادة في أنشطة الصناعة في فلسطين خلال هذه الفترة، إضافة إلى الزيادة في أعداد المركبات (مكتب رئيس الوزراء، 2020). من التدخلات التي حصلت لمعالجة مخاطر التغير المناخي، قيام وزارة التربية والتعليم، وبالتعاون مع سلطة جودة البيئة، بعملية تعزيز الوعي بالبيئة، من خلال مراجعة المناهج الدراسية المدرسية، وإدماج المفاهيم البيئية فيها. كما حصلت فلسطين على منحة مقدارها 23 مليون يورو من صندوق المناخ الأخضر لتمويل مشاريع مياه وزراعة في قطاع غزة (مكتب رئيس الوزراء-الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، 2021).

استطاعت الجهات الحكومية، وبخاصة سلطة جودة البيئة، وسلطة المياه، ووزارة الزراعة، والعديد من المنظمات الدولية، إنجاز العديد من التدخلات على سبيل تحقيق غايات الهدف الرابع عشر، أبرزها، تدشين وتشغيل محطة معالجة المياه العادمة في شمال قطاع غزة في العام 2018، وفي خان يونس في العام 2019، وصيانة وتطوير محطة معالجة المياه العادمة في رفح على مراحل عدة في العام 2018، إضافة إلى دعم قطاع الثروة السمكية والاستزراع السمكي في قطاع غزة، من خلال إنشاء محطة تربية وتأهيل برك تربية الأسماك لإدخال أصناف جديدة، وتأهيل وحدة الأبحاث والتجارب المخبرية السمكية، وإنشاء وحدات تربية أسماك مياه عذبة ومالحة، ومراكز تعبئة وتغليف للمساعدة في التصدير وضبط الجودة (مكتب رئيس الوزراء، 2020). كما استطاعت فلسطين أن تحرز تقدماً في العديد من غايات ومؤشرات الهدف الخامس عشر، نتيجة للتدخلات الحثيثة من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبخاصة سلطة جودة البيئة التي عملت على تأهيل وزراعة المراعي وإدارة وحماية عدد من المحميات الطبيعية، وزراعة غابات جديدة في مساحات واسعة خلال العامين 2018 و2019، كما عملت على تأهيل طاقم مختص لحماية موجودات المحميات الطبيعية، وضبط العديد من الحالات التي تم فيها اقتناء حيوانات برية يمنع صيدها أو الاحتفاظ بها، ما ساهم في توفير نوع من الحماية النظم الأيكولوجية البرية والتنوع الحيوي، ومنع التصحر وتدهور الأراضي (مكتب رئيس الوزراء-الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، 2021).

3.5.1.2 الانضمام الى الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة

خلال السنوات الماضية، ولتعزيز حضورها على الساحة الدولية، قامت دولة فلسطين بتوقيع عدة اتفاقيات في مجال البيئة والمناخ، بهدف تعزيز الجهود العالمية في مجال التصدي للتغيرات المناخية والناجمة عن الممارسات غير المستدامة، أبرزها:

1. اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود.
2. اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي للعام 1972.
3. الاتفاقية الأمامية بشأن التنوع الحيوي (CBD).
4. بروتوكول قرطاجنة بشأن السامة البيولوجية:
5. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
6. الاستراتيجية القطاعية للبيئة الانتفاع في المناطق البحرية والحقوق المتعلقة بالمالحة.
7. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ
8. اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط.
9. اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر
10. اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة
11. اتفاقية روتردام
12. اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

2.2 واقع الشراء العام في فلسطين

1.2.2 البيئة القانونية والمؤسسية للشراء العام

شهدت فترة ما بعد قيام السلطة الفلسطينية على اثر اتفاق أوسلو عام 1993 والبدء ببناء المؤسسات العامة الفلسطينية صدور العديد من القوانين والتشريعات النازمة للشراء العام في فلسطين، أبرزها قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998، القانون رقم (9) لسنة 1998 بشأن اللوازم العامة وتعديلاته، القانون رقم (6) لسنة 1999 بشأن العطاءات للأشغال الحكومية، والقرار بقانون رقم (15) لسنة 2011 بشأن الشراء العام والذي حدد الإجراءات والمعايير التي يجب اتباعها في عمليات الشراء العامة، بما في ذلك الإعلان عن المناقصات العامة والخاصة، وإجراءات تقديم العروض، وتقييمها، واختيار الفائزين.

في العام 2014، صدر القرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 بشأن الشراء العام وتعديلاته، والذي يهدف إلى²²: 1. شراء اللوازم والأشغال والخدمات بأفضل الأسعار بما يساهم في ترشيد النفقات مع الحفاظ على ضمان الجودة. 2. تشجيع الصناعات المحلية والتنمية الاقتصادية في فلسطين. 3. بناء القدرات وتحقيق التنمية المستدامة. 4. تعزيز مبدأ المنافسة العادلة وتشجيع المشاركة في إجراءات الشراء العام من جانب الموردين والمقاولين والمستشارين المؤهلين. 5. إتاحة فرص متكافئة دون تمييز وتوفير معاملة عادلة ومتساوية لجميع المناقصين والمستشارين. 6. ضمان تحقيق الشفافية والنزاهة في إجراءات وسير عمليات الشراء العام. تبعه قرار مجلس الوزراء رقم (5) بنظام الشراء العام، ومن ثم قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2016 بتعديل نظام الشراء العام رقم (5) لسنة 2014م. بمقتضى أحكام القرار بقانون رقم (8) لسنة 2014، تم استحداث المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام لتكون له الشخصية الاعتبارية، والذمة المالية المستقلة، وله موازنته الخاصة ضمن الموازنة العامة للدولة. انيط بالمجلس رسم وإعداد السياسات الوطنية الخاصة بالشراء العام ورفعها لمجلس الوزراء لغايات إقرارها، وبما يحقق الأهداف الآتية:

1. إعطاء الأفضلية للمنتج والمقاول والمستشار الفلسطيني المحلي، شريطة مراعاة متطلبات الجودة الفنية. ب. اعتماد نسبة أفضلية لأسعار المنتجين والمقاولين الفلسطينيين في المناقصات الدولية أثناء تقييم العطاءات. ج. اعتماد مبدأ الأولوية لاستخدام العمالة الفلسطينية في مناقصات الأشغال لخلق فرص عمل.
2. إعداد الأنظمة اللازمة لتنفيذ هذا القرار بقانون بما فيها الأنظمة الخاصة لعمل المجلس ورفعها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها وإصدارها.
3. إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار بقانون.
4. اعتماد النماذج الموحدة للعقود والوثائق القياسية الموحدة للعطاءات ووثائق التأهيل لاستخدامها من قبل الجهات المشتريّة. تقييم أداء الجهات المشتريّة ومدى التزامها بأحكام القانون ورفع تقارير لمجلس الوزراء بهذا الخصوص مرفقة بتوصياتها.

²²<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583>

5. تنمية الموارد البشرية في مجال الشراء العام من خلال إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى الارتقاء بالمستوى المهني وتطوير الموارد البشرية.
6. جمع البيانات عن عمليات الشراء وتحليلها ودراساتها واستخلاص التوصيات اللازمة لتحسين الأداء، وتمكين الجمهور من الوصول إلى قاعدة البيانات بشكل تفاعلي عبر الإنترنت.
7. إنشاء وإدارة موقع الكتروني أحادي البوابة خاص بعمليات الشراء في فلسطين.
8. تطوير الإجراءات التي تهدف إلى تحسين نظام الشراء العام بما فيها إقرار الاستخدام التدريجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
9. تقديم الرأي والمشورة للجهة المشتري.
10. القيام بأعمال سكرتاريا لوحدة مراجعة النزاعات.
11. إعداد التقارير السنوية المتعلقة بعمليات الشراء وتقييم فعالية سياسة الشراء العام ورفعها لمجلس الوزراء.
12. التعاون مع المؤسسات والمحافل المحلية والدولية فيما يتعلق بالشراء العام وتمثيل الدولة بهذا الشأن.

ومن أجل ذلك كله، تم إنشاء موقع الكتروني أحادي البوابة خاص بعمليات الشراء في فلسطين (البوابة الالكترونية الموحدة للشراء العام)، تُنشر من خلالها الوثائق القياسية الموحدة للمناقصات، وخطط وعمليات الإحالة.

بالإضافة الى المجلس الأعلى للشراء العام، منحت الفقرة 1 من المادة 13 من القرار بقانون الشراء العام رقم (8) لسنة 2014 دائرة اللوازم العامة في وزارة المالية صلاحية تطبيق سياسات الشراء العام المصادق عليها من قبل المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، حيث يشكل مجلس الوزراء وفق المادة 13 من نظام الشراء العام وبناءً على تنسيب وزير المالية لجنة مركزية لعطاءات اللوازم والخدمات غير الاستشارية والخدمات الاستشارية "عدا المتعلقة بالأشغال".

أيضاً، دائرة العطاءات المركزية في وزارة الأشغال العامة، وهي أيضاً لها صلاحيات تطبيق سياسات الشراء العام المصادق عليها من قبل المجلس والمتعلقة بالأشغال والخدمات الاستشارية المتعلقة بها، وذلك وفقاً للفقرتين (1) و (2) من المادة 15 من القرار بقانون الشراء العام، حيث يشكل مجلس الوزراء وفق المادة 12 من نظام الشراء العام وبناءً على تنسيب وزير الأشغال العامة والإسكان لجنة مركزية لعطاءات الأشغال العامة والخدمات الاستشارية الهندسية المتعلقة بتنفيذها.

هناك أيضاً دوائر (لجان) الشراء المشكّلة من قبل كل جهة مشتريّة بما لا يتجاوز الأسقف المالية المعمول بها في نظام الشراء العام، ولجان العطاءات الخاصة والإضافية التي نص عليها نظام الشراء العام في المادة 14، وتتشكل بقرار من مجلس الوزراء وبتنسيب من الوزير أو المسؤول المختص، وتكون خارج نطاق صلاحيات لجان العطاءات المركزية للأشغال واللوازم والخدمات.

2.2.2 المشتريات العامة في فلسطين

وفي الحالة الفلسطينية، وبلاستناد إلى بيانات وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الصحة، نجد أن حصة المشتريات العامة في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية تصل إلى 12.3% (تشمل مشتريات الخدمات الصحية والتحويلات الطبية). وإذا ما استثنينا مشتريات التحويلات الطبية، نجد أن حصة تلك المشتريات تصل إلى 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، يشير موقع المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام أن إجمالي الإنفاق السنوي على المشتريات العامة يقدر بحوالي 750 مليون دولار، وتشكل المشتريات العامة حوالي 22% من إجمالي صافي الإنفاق الحكومي، ويبلغ شراء اللوازم 47% من حجم المشتريات السنوي، أما شراء الأشغال فيبلغ 45% من حجم المشتريات، و8% لشراء الخدمات.

3.2.3 الشراء العام الأخضر في فلسطين

كما هو الحال في معظم الدول العربية، وللأسباب الأنفة الذكر، فإن الدراسات والتقارير حول الشراء العام المستدام (وخصوصاً الشراء العام الأخضر) في فلسطين غير متوفرة حسب علمنا، فهناك فقط بعض الإشارات المحدودة إلى المفهوم خاصة في الخطط والاستراتيجيات المرتبطة بسلطة جودة البيئة. على سبيل المثال ورد في الخطة الوطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين (2017-2022) الذي أعدته سلطة جودة البيئة ضمن برنامج "Switchmed" عام 2016، وذلك من خلال تعزيز المشتريات العامة الخضراء في مشاريع البنية التحتية في قطاع الإسكان والبناء. أيضاً، تضمنت الاستراتيجية القطاعية للبيئة 2021-2023 في الهدف الاستراتيجي (البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مصانان ومداران بطريقة مستدامة) على نتيجة رئيسية ترتبط بالشراء العام الأخضر (الاستدامة البيئية مضمنة في أنظمة الشراء العام والعطاءات، حيث وضعت سلطة جودة البيئة هدف لها الوصول إلى 60% في قيمة المؤشر الأول (نسبة التقدم في تضمين مفهوم الاستدامة البيئية في نظام العطاءات المركزية) لهذه النتيجة في العام 2023، و40% في قيمة المؤشر الثاني (نسبة التقدم في تضمين مفهوم الاستدامة البيئية في نظام الشراء العام) لهذه النتيجة في العام 2023. عدا عن ذلك، فإن هناك غياب شبه تام للمفهوم لدى الجهات ذات العلاقة سواء على مستوى الشراء العام، أو على مستوى السياسات الخاصة بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر في فلسطين.

ولذلك، يحتاج هذا القطاع إلى دراسة متأنية تأخذ بالاعتبار التعقيدات الاقتصادية والسياسية والثقافة المؤسسية السائدة في القطاع العام، والحاجة في البداية إلى رفع الوعي وخلق اهتمام حقيقي بأهمية هذا الموضوع بين الجهات الفاعلة (المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام ومجلس الوزراء بالدرجة الأولى)، وخلق التزام لدى الفئات الوظيفية العليا، ومن ثم تدريب الجهات التنفيذية (اللوازم العامة والأشغال العامة) وتطوير لوائح تنفيذية وبرامج تدريبية. ستساهم مخرجات هذه المهمة من تقرير وطني وورقة سياسات من سد الفجوة المعرفية الموثقة في هذا المجال في فلسطين، والتي بدورها ستفتح آفاقاً للمزيد من البحث والتطوير.

3.مراجعة الادبيات

إن العلاقة بين الاستهلاك غير المستدام والتدهور البيئي للكوكب ليست مسألة جديدة، فقد تم التأكيد على هذا الرابط في قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، ولاحقاً في العديد من المنابر العالمية مثل القمة العالمية للتنمية المستدامة (Rio 10)، المنعقدة في جنوب أفريقيا عام 2002، ولكن الحاجة الملحة لمواجهة التغير المناخي المتسارع قد عززت التركيز المتجدد على إيجاد مسار عملي نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين. فالتحديات خطيرة، وفي المستقبل المنظور، ربما يصبح كوكب الأرض غير قادر على دعم الحياة البشرية. والفرضية الأساسية، التي تم التأكيد عليها في قمة "ريو 10" التي استضافتها جوهانسبرج في جنوب أفريقيا، هي أن الاستهلاك المستدام يمكن أن يدفع باتجاه الإنتاج المستدام ويؤدي إلى تغييرات هيكلية في الاقتصاد العالمي. يُعرّف الاستهلاك المستدام من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بأنه "استخدام الخدمات والمنتجات التي تستجيب للاحتياجات الأساسية وتوفر نوعية حياة أفضل مع تقليل استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة وكذلك انبعاثات النفايات والملوثات على طول دورة حياتها حتى لا تعرّض احتياجات الأجيال القادمة للخطر". ومن الناحية النظرية، فإن الاستهلاك المستدام، بحكم التعريف، يجب أن يؤدي إلى الإنتاج المستدام، حيث إن الشخص المعني بالاستهلاك المستدام لن يستهلك منتجاً تم إنتاجه بشكل غير مستدام، أو خدمة تم تقديمها بشكل غير مستدام (Staniškis, 2012). وقد توالى المبادرات باتجاه دعم وترويج وزيادة الوعي حول أهمية تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين منذ ذلك الحين، إلى أن أصبحت هدفاً رئيسياً من أهداف التنمية المستدامة (أجندة 2030).

تشكل أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة أسباباً جذرية لثلاث أزمات لكوكب الأرض: تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث. في الوقت ذاته، فإن اعتمادنا على الموارد الطبيعية يتزايد. فقد ارتفعت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية عالمياً 65% من عام 2000 إلى عام 2019. وفي مقابل هذا الارتفاع، ما زال هناك الكثير من الهدر والممارسات غير المستدامة في الإنتاج والاستهلاك وفي معالجة النفايات. فعلى سبيل المثال، لا تتم إدارة الغالبية العظمى من النفايات الإلكترونية بشكل آمن، وفي الكثير من البلدان ما زالت نسبة إعادة التدوير متدنية جداً. وبالنسبة للغذاء، يتم فقدان أو هدر الكثير من المواد الغذائية والطعام، حيث يتم فقدان أكثر من 30% من المواد الغذائية على مستوى العالم قبل أو بعد الوصول إلى المستهلكين النهائيين (United Nations, 2022).

إن الهدف رقم 12 من أهداف التنمية المستدامة هو أحد أكثر الأهداف إشكالية، حيث إنه يتطلب وعياً وممارسات مختلفة من قبل كافة فئات المجتمع والقطاعات الفاعلة فيه والتي قد تحتاج إلى وقت طويل للتحويل في ثقافتنا الحياتية. ومع ذلك فهناك تقدم محرز في العديد من المؤشرات، وفي ذات الوقت، هناك مجموعة من المحاور ما زالت لم تحقق تقدماً كما ينبغي. وهناك تحديات بخصوص تتبع مؤشر الشراء العام المستدام ضمن أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وذلك لوجود مجموعة من القضايا الرئيسية، أهمها:

- لا تتوفر بيانات عن نسبة المشتريات العامة المستدامة لأنه لا يوجد اتفاق بشأن تحديد المنتجات الخضراء أو المستدامة، ولأن البيانات لا يتم تصنيفها في كثير من الأحيان من حيث حجم وقيمة المنتجات المشتراة.
- هناك قيد آخر يتعلق بوجود جهات متعددة للمشتريات العامة تشمل: الحكومة المركزية، والمقاطعات في البلدان الفيدرالية، ومستوى البلديات، والمؤسسات العامة، والمستشفيات، والدفاع، وما إلى ذلك. وفي كثير من الأحيان لا يتم تجميع بيانات المشتريات من هذه القطاعات المختلفة.
- بالإضافة إلى ذلك، لا تتم رصد العقود التي تقل عن مبالغ معين (SDG Indicators, 2024).

وحسب تقرير أهداف التنمية المستدامة (2023)، ازداد التعاون فيما بين الأطراف المتعددة وأصحاب المصلحة بشأن الاستهلاك المستدام منذ عام 2015، ما ألهم السياسات القائمة على العلم والسياسات المفضية إلى التحول في العديد من البلدان. وبين عامي 2019 و2022، أبلغت 62 دولة والاتحاد الأوروبي عن 485 أداة سياسية تدعم التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع زيادة الروابط بالالتزامات البيئية العالمية بشأن المناخ، والتنوع البيولوجي، والتلوث، والنفايات، والقطاعات العالية التأثير. وفي الوقت نفسه، انخفض الإبلاغ عن أكثر من 50 في المئة من أدوات السياسات من قبل دول أوروبا وآسيا الوسطى. ومع ذلك، اعتمد المجتمع الدولي ثلاث اتفاقيات طموحة في عام 2022، بما في ذلك خطة تنفيذ شرم الشيخ من أجل ميثاق عالمي جديد بشأن المناخ، وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 بشأن إنهاء التلوث البلاستيكي. وتؤكد هذه الاتفاقيات على الحاجة إلى التحول نحو نهج أكثر استدامة ودائرية للاستهلاك والإنتاج.

وفي عام 2022، قدمت 67 حكومة وطنية تقارير إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تنفيذ سياسات وخطط عمل المشتريات العامة المستدامة، بزيادة قدرها 50 في المئة عن عام 2020. (2023, "The SDGs Report 2023")

1.3 الشراء العام كقوة اقتصادية ذات إمكانات هائلة

تشكل المشتريات العامة قوة اقتصادية شرائية هائلة، بل إن الحكومة هي المشتري الأكبر على مستوى اقتصاد الدولية. وتشتري الدولة مختلف أنواع السلع والخدمات (الاستشارية وغير الاستشارية) والاشغال. لذلك، يمكن أن تلعب سياسات الشراء العام دوراً هاماً في آليات التحفيز الاقتصادي في مختلف دول العالم، ولا يقتصر دورها في كونها أداة لشراء السلع والخدمات المطلوبة، فهي أيضاً وسيلة فعالة للحد من حدة الفقر وخلق فرص عمل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتخفيف من التحديات البيئية على وجه الخصوص.

وتشير الدراسات إلى أن المشتريات الحكومية تشكّل ما نسبته 14.5% من إجمالي الناتج المحلي في الدول ذات الدخل المنخفض (وترتفع إلى أكثر من ذلك في بعض تلك الدول، فعلى سبيل المثال، تصل تلك النسبة إلى 33% في أرتيريا، و26% في أنغولا،

وذلك بسبب التدفقات الكبيرة من المساعدات الإنمائية التي تمر عبر المشتريات العامة). تليها البلدان ذات الدخل المتوسط بنسبة 13.6% (Djankov, 2016)، فيما تصل تلك النسبة إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (UNFSS, 2020). أما في العالم العربي، فيقدر البنك الدولي أن معدل حصة المشتريات العامة من الناتج المحلي الإجمالي تقع ما بين 15-20% (World Bank, 2017)، الأمر الذي يؤكد على أهمية المشتريات العامة كأداة ومحرك لدفع النمو الاقتصادي وليس فقط كأداة من أدوات الإدارة المالية العامة.

2.3 الشراء العام كأداة سياساتية للاستدامة البيئية

في العقدين الماضيين، تطورت السياسة البيئية في اتجاهات متعددة وذلك بسبب تفاقم الأزمة البيئية والمناخية وبسبب انماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين التي سادت خلال القرن الماضي. وتشمل هذه السياسات تشريعات مباشرة أو تنظيمية (على سبيل المثال، اصدار المعايير والشهادات الفنية البيئية)؛ والأدوات البيئية القائمة على السوق (على سبيل المثال، حصص ورسوم التلوث، والإعانات، وتراخيص التلويث القابلة للتداول)؛ واستراتيجيات متعلقة بالإفصاح (مثل وضع العلامات البيئية والبرامج الترويجية) (Danilina&Trionfetti, 2021). وفي مجال الإدارة المالية العامة، هناك أداتان أساسيتان يمكن للحكومات استخدامهما للتخفيف من التهديدات البيئية ودعم وتحفيز الاستدامة، وهما: الضرائب والمشتريات العامة.

دفعت التحديات البيئية والاقتصادية العديد من الحكومات حول العالم إلى إدخال تدابير في أنظمة مشترياتها العامة تهدف إلى دعم وتعزيز الشراء العام المستدام ولتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات؛ على سبيل المثال، تحديد أهداف للحد من إنتاج النفايات وتعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري، وتعزيز ممارسات مثل إعادة استخدام المنتجات وتجديدها وإعادة تدويرها لتقليل النفايات واستنزاف الموارد، وتبني أنماط حياة أكثر استدامة من خلال استهلاك كميات أقل واختيار المنتجات ذات التأثيرات البيئية الإيجابية، وضمان توافر المعلومات ذات الصلة ورفع الوعي بالتنمية المستدامة وأنماط التعايش السليمة مع الطبيعة، وتجديد الدعم المالي والفني لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية لتحقيق أنماط الاستهلاك المستدام.

في عصر يتسم بتغير المناخ والتدهور البيئي، أصبح دور الحكومات في تعزيز الاستدامة بالغ الأهمية. إن الحجم الهائل للمشتريات الحكومية يمنحها القدرة على إعادة تشكيل الأسواق، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة، ودفع الاستدامة عبر مختلف القطاعات والصناعات. وخصوصاً ان المشتريات العامة تسهم بشكل كبير في الازمة البيئية والمناخية، حيث تشير الأبحاث الحديثة إلى أن أنشطة المشتريات العامة مسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن 15% من انبعاثات الغازات الدفيئة، وهو ما يعادل سبعة أضعاف الكمية المنبعثة من صناعة الطيران بأكملها (World Bank, 2023).

يمكن أن يلعب تحويل ممارسات المشتريات العامة دوراً رئيسياً في تحقيق مستقبل أكثر خضرة واستدامة بطرق متعددة من خلال:

- تقييم التكلفة الإجمالية لملكية المنتج على مدى دورة حياة المنتج، بما في ذلك تكاليف استخدام الطاقة والصيانة والتخلص منه بدلاً من إعطاء الأولوية لأدنى سعر، مما قد يؤدي إلى اختيار المنتجات والخدمات غير الصديقة للبيئة.
- دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية في عمليات الشراء، بما في ذلك كفاءة الطاقة، والبصمة الكربونية، وممارسات العمل العادلة، والمصادر المحلية.

ونظرًا لموقعها المركزي في الإنفاق العام، يمكن أن تكون المشتريات أداة لتنفيذ نهج يشمل الاقتصاد بأكمله تجاه تغير المناخ، من خلال مواءمة قرارات الشراء مع أهداف الاستدامة والمناخ، والمشاركة مع الموردين لدفع التغيير الإيجابي، وتشجيع الابتكار والشفافية في جميع مراحل سلسلة التوريد.

سيؤدي التطبيق العملي للمشتريات العامة الخضراء من قبل الهيئات العامة إلى كفاءات ووفورات على المدى الطويل، إما بشكل مباشر من خلال خفض التكاليف التشغيلية مثل تحسين كفاءة استخدام الطاقة عند شراء أنظمة الإضاءة الموفرة للطاقة للمباني العامة، أو بشكل غير مباشر من خلال الفوائد طويلة الأجل مثل الحصول على المعدات واللوازم الطبية التي يتم إنتاجها باستخدام مواد وعمليات صديقة للبيئة. سيؤدي هذا التطبيق أيضًا إلى أهداف سياسية أوسع تتعلق بتغير المناخ والاستدامة، ومن خلال دمج الاعتبارات البيئية في عمليات الشراء، تستطيع الحكومات دفع الابتكار، وتشجيع الاستهلاك المسؤول، وتمهيد الطريق لغد أكثر استدامة (World Bank, 2023).

3.3 صعود مفهوم المشتريات العامة الخضراء

شهدت السنوات الأخيرة زيادة في الاهتمام بتوظيف المشتريات العامة كـ "هدف سياساتي إضافي (ثانوي)"، مما يعني أن الحكومات يمكنها استخدام المشتريات العامة كأداة سياسية لتحقيق أغراض بيئية أو لتعزيز التنمية الاقتصادية، إلى جانب الهدف الأساسي للمشتريات العامة والمتمثل في توفير السلع والخدمات والأشغال بمبدأ "القيمة مقابل المال". وبالفعل، في عام 2002، أوصى مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الدول الأعضاء لإيلاء المزيد من الاهتمام بالقضايا البيئية في المشتريات العامة للمنتجات والخدمات. وتم الاعتراف بالمشتريات العامة أيضًا كأداة رئيسية لتعزيز المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة خلال قمة جوهانسبرج للتنمية المستدامة في عام 2002. وأصدرت المفوضية الأوروبية (EC) توجيهات بشأن السياسة المتكاملة للمنتجات (IPP) في عام 2003، موصية الدول الأعضاء بزيادة مستوى المشتريات العامة الخضراء لديها (United Nations, 2008).

خلال العقد الأخير، نشطت مجموعة كبيرة من المنظمات والشبكات الدولية والإقليمية في تعزيز المشتريات العامة المستدامة والترويج لها من خلال أنشطة زيادة الوعي وبناء القدرات والمنشورات والمبادرات العملية. تشمل هذه المنظمات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، والشبكة الدولية للمشتريات الخضراء (IGPN)، والحكومات المحلية من أجل الاستدامة (LGS)، مبادرة المشتريات الخضراء الأمريكية الشمالية للتعاون البيئي (CEC NAGPI)، وفريق عمل

مراكش المعني بأساليب الحياة المستدامة (The Marrakech task Force on sustainable lifestyles)؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) (United Nations, 2008). ونظرًا للحالة المتقدمة للمشتريات العامة الخضراء في الاقتصادات المتطورة (مقارنة بالدول النامية)، يمكن لهذه المنظمات الدولية تعزيز بيئة دولية تساعد الدول النامية على الانتقال إلى اقتصاد أخضر وأكثر استدامة من خلال التعاون الدولي والمساعدة الفنية والمالية. يمكن لفلسطين أيضًا الاستفادة من هذه المنظمات والشبكات لتطوير نظام مشتريات عامة مستدام.

أصبح الشراء العام الأخضر الآن أداة سياساتية معترف بها بشكل كبير لمواجهة التحديات البيئية من خلال تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين. يؤكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) أن "المشتريات العامة المستدامة قد وصلت إلى نقطة تحول حيث لم تعد أهميتها كأداة استراتيجية لدفع الاستدامة وتحويل الأسواق موضع شك" (UNEP, 2017, p. v). ووفقًا للبرنامج، يقوم عدد كبير من الحكومات الوطنية الآن بإدراج تدابير المشتريات العامة المستدامة في السياسات والاستراتيجيات واللوائح التنظيمية في أنظمة الشراء العام لديها (UNEP, 2017). وقد أكدت أهداف التنمية المستدامة (SDGs) أيضًا على العلاقة بين حماية البيئة والتنمية المستدامة والمشتريات العامة. ويؤكد الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة على ضرورة اتباع أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، في حين يدعو الهدف 7 (المؤشر رقم 1) من الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة إلى اتباع "ممارسات المشتريات العامة المستدامة". وبالتالي، فهناك اليوم أرضية مؤسسية عالمية قوية تدعو وتدعم المضي قدما في تطوير أنظمة المشتريات العامة الوطنية لتعزيز أنماط اقتصادية واجتماعية أكثر استدامة (UNEP, 2017).

4.3 فوائد الشراء العام الأخضر

المشتريات العامة الخضراء لها تأثير إيجابي على مجموعة متنوعة من القضايا البيئية. يمكن أن يساعد الشراء العام الأخضر في التخفيف من التدهور البيئي والمناخي بعدة طرق بما في ذلك: انبعاثات الغازات الدفيئة (مثل شراء المنتجات والخدمات ذات البصمة الأقل لثاني أكسيد الكربون)؛ واستخدام المياه (مثل التمديدات والتجهيزات الموفرة للمياه)؛ كفاءة الطاقة واستخدام الموارد (على سبيل المثال، استخدام المنتجات الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة)؛ تلوث الهواء والماء والتربة (مثل التحكم في المواد الكيميائية والحد من استخدام المواد الخطرة)؛ النفايات (على سبيل المثال، العمليات أو التعبئة والتغليف التي تولد نفايات أقل أو تشجع إعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها)؛ الزراعة المستدامة (على سبيل المثال، عن طريق شراء الأغذية المنتجة عضويًا)، والحفاظ على الغابات (على سبيل المثال، المنتجات الخشبية من الغابات المقطوعة بشكل قانوني والمدارة بشكل مستدام (EC,) ("Green Public Procurement", n.d).

وإلى جانب الفوائد البيئية، هناك فوائد اقتصادية عديدة لتبني المشتريات العامة الخضراء. فيمكن أن تكون المشتريات العامة الخضراء محركًا رئيسيًا للابتكار في مختلف الصناعات والقطاعات، حيث يمكن أن يوفر الطلب المتزايد على المنتجات الخضراء للقطاعات الصناعية المختلفة حوافز للابتكار ولتطوير أعمال ومنتجات وخدمات صديقة للبيئة، والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى

خلق فرص عمل جديدة في هذه القطاعات. ومن ناحية أخرى، قد يوفر الشراء العام الأخضر وفورات مالية للسلطات العامة والحكم المحلي، خاصة إذا كنت تأخذ في الاعتبار تكاليف دورة الحياة الكاملة للعقد وليس فقط سعر الشراء.

5.3 التجارب الدولية في مجال الشراء العام الأخضر

في الحقيقة، نجد اليوم مجموعة كبيرة من المبادرات والخطط العملية لتنفيذ الشراء العام المستدام في دول كثيرة حول العالم، بما فيها الدولة المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وإن كانت الدول ذات الدخل المرتفع قد قطعت شوطاً متقدماً على نظيراتها من الدول النامية الأخرى. وفي المقابل، هناك أيضاً مبادرات جادة وسياسات ترسم وتشريعات تسن آخذة في طريقها إلى التنفيذ في عدد كبير من الدول النامية في إطار أجندة 2030.

يتم قياس عدد البلدان التي تنفذ سياسات وخطط عمل المشتريات العامة المستدامة من قبل أهداف التنمية المستدامة (الهدف 12.7.1) من خلال تقييم مستوى تنفيذ المشتريات العامة المستدامة في البلدان التي قدمت حكومتها الوطنية أو الفيدرالية تقريراً عن أنشطة المشتريات العامة المستدامة من خلال تقييم 6 معايير مختلفة:

1. وجود سياسة أو خطة عمل لسياسات المشتريات العامة المستدامة.
 2. ما إذا كان الإطار القانوني للمشتريات العامة يدعم تنفيذ المشتريات العامة المستدامة.
 3. وجود إجراءات ووسائل متبعة لدعم الممارسين للمشتريات العامة لتبني وتنفيذ المشتريات العامة المستدامة.
 4. ما إذا كان قد تم تطوير معايير محددة لدعم ممارسات المشتريات العامة المستدامة.
 5. ما إذا كان يتم رصد ومتابعة ممارسات المشتريات العامة المستدامة.
 6. ما إذا كان يتم جمع البيانات حول تنفيذ المشتريات العامة المستدامة.
- يسمح تقييم التقارير والأدلة ذات الصلة المقدمة من الحكومات الوطنية أو الفيدرالية بتصنيف تلك البلدان إلى 4 مستويات مختلفة (أربعة مستويات من النضج) لتنفيذ إجراءات المشتريات العامة المستدامة، وهي: تنفيذ منخفض؛ وتنفيذ متوسط-منخفض؛ وتنفيذ متوسط-عالي؛ وتنفيذ متقدم (One Planet Network, n.d.).

6.3 تقرير المراجعة العالمية للمشتريات العامة المستدامة

قدم تقرير استقصائي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (المراجعة العالمية للمشتريات العامة المستدامة، 2017) لمحة شاملة تشخيصية وتحليلية عن واقع الشراء العام المستدام حول العالم جميع أنحاء العالم. يهدف التقرير إلى توسيع فهمنا للمحفزات والمعوقات والاحتياجات والتوقعات التي تعزز أو تعيق تنفيذ المشتريات العامة المستدامة باستخدام آراء أصحاب المصلحة والجهات ذات العلاقة، وإلى توضيح مجموعة مختلفة من أنشطة المشتريات العامة المستدامة من خلال تسليط الضوء على أمثلة

لأفضل الممارسات من مجموعة متنوعة من المؤسسات في جميع أنحاء العالم. كما يلقي التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزته الحكومات الوطنية من الدول المشاركة. ويعد هذا التقرير أحد أهم التقارير ذات الطابع العالمي حول الشراء العام المستدام، والذي يوفر إحصاءات مختلفة شاملة حول واقع تنفيذ الشراء العام المستدام. وقد شارك في الاستطلاع 201 شخصًا من 62 دولة و186 منظمة مختلفة. وجاء المشاركون من مجموعة واسعة من المناطق والمنظمات الجغرافية تغطي كافة القارات. ووفقًا لنتائج المسح، فإن أهم خمس محركات، وخمسة حواجز، والسلع ذات الأولوية المختارة للشراء العام الأخضر كانت على النحو المبين الجدول أدناه. وتعد نتائج هذا التقرير مهمة بالنسبة للجهات التي لم تبدأ بعد بتنفيذ سياسات الشراء العام المستدام لاستخلاص الدروس والعبر من التجارب الدولية، والتعرف على أفضل الممارسات.

	أهم المحفزات	أهم المعوقات	المنتجات والخدمات ذات الأولوية
1.	وجود التزام سياسي عند صناع القرار، وجود أهداف واضحة وخطط عمل	التصور بأن المنتجات و/أو الخدمات المستدامة أكثر تكلفة	معدات تكنولوجيا المعلومات المكتبية (أجهزة الكمبيوتر، شاشات، طابعات، الخ)
2.	وجود قيادة سياسية وتنظيمية قوية تلتزم بالشراء العام المستدام	نقص الخبرات في تنفيذ الشراء العام المستدام	الورق والقرطاسية المكتبية
3.	صياغة قواعد تنظيمية/تشريعات إلزامية للشراء العام المستدام	عدم وجود التزامات سياسية، أو أهداف واضحة، أو خطط عمل.	إمدادات وخدمات الطاقة
4.	تدريب موظفي المشتريات حول الشراء العام المستدام	غياب القيادة السياسية والتنظيمية القوية	معدات البناء (سخانات المياه، مكيفات الهواء، المصاعد، الإضاءة، الخ)
5.	وجود خبرات في مجال الشراء العام المستدام. خبرات قانونية، وبيئية، واجتماعية، واقتصادية.	عدم وجود قواعد/تشريعات إلزامية للخدمة الخاصة	منتجات وخدمات التنظيف

7.3 التجارب الدولية في مجال المشتريات العامة الخضراء

النسبة لبلد مثل فلسطين يتطلع إلى تنفيذ سياسات الشراء العام المستدام، من الضرورة بمكان استعراض التجارب العالمية والإقليمية التي تلقي الضوء على الجوانب المختلفة لممارسات الشراء العام المستدام، والاستفادة قدر الإمكان من المعرفة المتراكمة من خلال هذه التجارب. نستعرض فيما يلي تجارب دولية حول واقع ممارسات الشراء العام المستدام في ثلاث مناطق حول العالم هي: تجربة الاتحاد الأوروبي، وتجارب من آسيا، وتجارب العالم العربي.

1.7.3 الشراء العام الأخضر في الاتحاد الأوروبي

لقد صعد الاهتمام بالقضايا البيئية إلى قمة جدول الأعمال السياسي للاتحاد الأوروبي على مدى العقدين الماضيين. ومع اعتماد أكثر من 130 هدفاً بيئياً محدداً يتعين تحقيقها بين عامي 2010 و2050، أصبحت حماية البيئة جانباً أساسياً من اللوائح التنظيمية للاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، برزت المشتريات العامة بشكل واضح كأداة ذات إمكانيات مهمة في أيدي صناع السياسات لتحقيق الامتثال للأهداف البيئية المرجوة في الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي. وقد أخذ الاتحاد الأوروبي على عاتقه دعم التحول نحو مشتريات عامة خضراء، مما أدى إلى تنفيذ العديد من سياسات تأطير المشتريات العامة الخضراء في مؤسساته، وقد باتت بعض هذه السياسات ملزمة قانوناً (EC, 2020). بالإضافة إلى ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي مؤخراً "الصفقة الخضراء" (Green Deal) (2019)، والتي تهدف إلى "جعل أوروبا أول قارة محايدة مناخياً في العالم" (EC, 2020). مع الأخذ في الاعتبار أن الشراء العام الأخضر في دول الاتحاد الأوروبي يزداد تقدماً.

لقد تطور مفهوم الشراء العام الأخضر في الاتحاد الأوروبي على مدى العقدين الماضيين. بدأت المفوضية الأوروبية (EC) في الاهتمام بالبيئة في المناقصات العامة في وقت مبكر من عامي 1996 و1998 (الورقة الخضراء في عام 1996، والورقة البيضاء في عام 1998) (Pouikli, 2021). ومنذ ذلك الحين، ركز الاتحاد الأوروبي تدريجياً على الجوانب البيئية في المشتريات العامة. وفي عام 2001، أصدرت المفوضية الأوروبية توجيهها يسلط الضوء على الروابط المتبادلة بين ندرة الموارد الطبيعية والإنتاج والاستهلاك المستدامين، بالإضافة إلى تسليط الضوء على استخدامات المشتريات العامة لصالح المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة (Pouikli, 2021). وفي عام 2003، في "الاتصالات بشأن سياسة المنتجات المتكاملة"، شجعت المفوضية الأوروبية الدول الأعضاء على رسم خطط العمل الوطنية لتعزيز الشراء العام الأخضر. (Pouikli, 2021).

ومع ذلك، فإن الوثيقة السياساتية الأكثر شمولاً المتعلقة بالشراء العام الأخضر التي صاغتها المفوضية الأوروبية كانت "الاتصالات بشأن المشتريات العامة من أجل بيئة أفضل" لعام 2008. تم وضع معايير بيئية لأكثر من 20 مجموعة من المنتجات (Pouikli, 2021). بعد ذلك، تم في العديد من الحالات دمج متطلبات الشراء العام الأخضر الإلزامية الصريحة في أجزاء أخرى من التشريعات مثل لائحة "Energy Star" عام 2008، والتوجيه الخاص بالمركبات النظيفة (2009)؛ والتوجيه الخاص بالمباني (2010)؛ وتوجيهات كفاءة الطاقة (2021) (Pouikli, 2021).

والأمر المثير للاهتمام في تجربة الاتحاد الأوروبي هو المتابعة والتقييم المستمرين للتقدم المحرز في تنفيذ الشراء العام الأخضر. ففي عام 2012، أشار تقرير تقييم حول تطبيق ممارسات الشراء العام الأخضر في الاتحاد الأوروبي إلى أنه تم تنفيذ معايير الشراء الأخضر الأساسية بشكل كبير، وإن كان بمستويات متفاوتة بين الدول الأعضاء (CEPS, 2012). وأظهر التقرير أن 26% من العقود العامة التي وقعتها السلطات العامة في الاتحاد الأوروبي تضمنت جميع معايير الشراء العام الأخضر الأساسية للاتحاد الأوروبي، وأن 55% من هذه العقود تضمنت معياراً أساسياً واحداً على الأقل من المعايير العامة للشراء العام الأخضر للاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، تقدم المفوضية الأوروبية بانتظام أمثلة حقيقية من أرض الواقع من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الشراء العام الأخضر (CEPS, 2012).

علاوة على ذلك، أدى إصلاح المشتريات العامة في الاتحاد الأوروبي في عام 2014 إلى اعتماد المادة 18 (2)، التي تعترف صراحة بأنه "يجب على الدول الأعضاء اتخاذ التدابير المناسبة لضمان امتثال المشغلين الاقتصاديين، في أداء العقود العامة، للالتزامات المعمول بها في مجالات القانون البيئي والاجتماعي وقانون العمل" (Pouikli, 2021). وفي الحقيقة، فإن تجربة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال ضخمة جداً ويصعب حصرها إذا ما تطرقنا إلى كل بلد على حدة. يبذل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء جهوداً ضخمة لتنفيذ الشراء العام الأخضر وتحقيق أهدافه البيئية، وهناك التزام ساسي قوي لتحقيق إنجازات في هذا المجال.

واليوم بات هناك في الاتحاد الأوروبي مئات المعايير البيئية التفصيلية المكتوبة لشراء المنتجات والخدمات والأشغال والمتوفرة للجهات المشتريّة وللموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات. وتشمل هذه المعايير المجالات التالية: المنسوجات، وسائل النقل، إنارة الطرق وإشارات المرور، وتصميم وإنشاء وصيانة الطرق، وصيانة الأماكن العامة، والدهانات والتلميع (الورنيش) وعلامات الطريق، وتصميم وبناء وإدارة المباني المكتبية، ومعدات التصوير والمواد الاستهلاكية، وخدمات الطباعة، والأثاث خدمات تقديم الطعام وآلات البيع الذاتي، والكهرباء، ومراكز البيانات وغرف الخوادم والخدمات السحابية، وأجهزة الكمبيوتر والشاشات وأجهزة التابلت والهواتف الذكية، ومستحضرات التنظيف (GPP Criteria and Requirements, n.d.).

2.7.3 العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي (EU Ecolabel)

في الحقيقة، يتطلب الشراء العام الأخضر تعاوناً وثيقاً بين الحكومة والمنتجين والموردين في إطار علاقة تكاملية وتشاركية وتحفيزية، ولا يمكن أن يتحقق النجاح العملي بدون هذه الشراكة. يجب أن تكون المعايير البيئية التفصيلية محل فهم واتفاق بين الجهات المشتريّة والمنتجين والموردين. ولهذا الغرض طور الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر العلامة البيئية التي يضعها المنتجون على مختلف المنتجات. وهي علامة أو خاتم أو تعريف مكتوب يلصق أو يثبت على المنتجات ليعطي معلومات إيكولوجية محددة تتيح للمستهلك إجراء مقارنات مع المنتجات الأخرى المشابهة، أو تعليمات بخصوص الاستخدام الآمن أو كيفية إعادة تدوير المنتج أو التخلص منه أو من مواد تغليفه بطريقة سليمة.

إن العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي (EU Ecolabel) عبارة عن مخطط تطوعي معروفة عالميًا تروج للسلع والخدمات التي تظهر بوضوح التميز البيئي في إنتاجها واستخدامها، بناءً على عمليات موحدة وأدلة علمية. يتم تحديد كيفية عمل العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي في اللائحة الرسمية للبرلمان الأوروبي، وتتم إدارتها من قبل المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء وفقًا للأولويات المحددة في خطة العمل الإستراتيجية للعلامة البيئية للاتحاد الأوروبي. ويعتبر هذا النظام الوحيد على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهو معترف به في جميع أنحاء أوروبا، وهو مصنف تحت علامة الجودة (ISO 14024 Type I). وهو نظام متعدد المعايير ويعالج التأثيرات البيئية الرئيسية للمنتجات طوال دورة حياتها، بدءًا من استخراج المواد الخام وحتى التخلص منها. بالإضافة إلى ذلك، يتم التحقق من العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي بواسطة طرف ثالث، مما يعني أن الخبراء المستقلين مسؤولون عن التحقق من الامتثال لمعايير العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي (About the EU Ecolabel, 2024).

بدأ تطبيق هذا النظام في أواخر عام 1992 وصمم بهدف التعرف على المنتجات التي تعد أقل إضرارًا بالبيئة من المنتجات المناظرة لها. فمثلاً، يتم منح علامات بيئية للمنتجات التي لا تحتوي على الكلوروفلوروكربونات (Chlorofluorocarbon) التي تتسبب في تدمير طبقة الأوزون، أو المنتجات التي يمكن أو يتم إعادة تدويرها، والمنتجات ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة. وتمنح هذه العلامات بناءً على مجموعة من المعايير البيئية التي وضعها الاتحاد الأوروبي، والتي تشمل دورة حياة المنتج بأكملها، من استخراج المواد الخام مروراً بالتصنيع والتوزيع والاستخدام إلى التخلص من المنتج. وكانت أول المنتجات التي حملت العلامات البيئية للاتحاد الأوروبي هي الغسالات والمناشف الورقية وورق الكتابة ومصابيح الإنارة.

3.7.3 التجربة الآسيوية في الشراء العام الأخضر

هناك تجارب رائدة في موضوع الشراء العام المستدام في العديد من الدول الآسيوية، وعند مراجعة الأدبيات بهذا الخصوص يتبين أن بعض الدول الآسيوية لديها تجارب سبقة في هذا المجال، وفي الإطار الأشمل لتعزيز انماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بل حتى إن بعض التجارب الآسيوية تتفوق على بعض تجارب الدول الأوروبية. وعلى سبيل المثال، هناك أفكار أولية وتجارب حول الشراء العام الأخضر في اليابان منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، كما أن العديد من القوانين المتعلقة بالشراء العام المستدام في اليابان أصبحت إلزامية منذ مطلع القرن. وفي الحقيقة، هناك تجارب رائدة في بلدان آسيوية أخرى مثل الصين وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى تجارب واعدة في دول مثل ماليزيا، ولاوس، وفيتنام، وتايلاند، والتي تنم عن وعي متقدم بأهمية الشراء العام الأخضر.

وتتشط في آسيا مجموعة من المبادرات والبرامج تقودها شبكات ومؤسسات إقليمية ودولية. ومن بين البرامج الدولية الفاعلة في مجموعة الدول الآسيوية (الأقل نمواً) برنامج سوتش-آسيا (SWITCH-Asia). وبحلول عام 2022، كان هذا البرنامج قد قدم الدعم الفني بشأن المشتريات العامة الخضراء/المستدامة إلى الهند، وإندونيسيا، ومنغوليا، وتايلاند. وبالنسبة للهند، دعم البرنامج وزارة السكك الحديدية في تحليل سياسات الشراء العام الأخضر، وتطوير خطة العمل، والتدريب. كما ودعم البرنامج وزارة البيئة

والسياحة في منغوليا في عملية مراجعة وتنقيح خطة العمل الوطنية للمشتريات العامة المستدامة وتطوير معاييرها الثلاث فئات مختارة من المنتجات (الأثاث، وأجهزة الكمبيوتر، والطلاء). وبالنسبة لإندونيسيا، قام الدعم الفني بإعداد خطط لقطاعين تجريبيين (صناعة الأثاث الخشبي والورق). وفي تايلاند، كان الدعم لتطوير سياسة التكامل الأخضر، وإطار الدليل الأخضر الوطني، ونظام تسجيل قائمة الموردين للمساعدة في تنفيذ المشتريات الخضراء. كما نشر برنامج SWITCH-Asia، من خلال البرنامج الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ثلاثة تقارير في عام 2022 تستعرض حالة الشراء العام الأخضر في ثلاث دول في جنوب شرق آسيا، وهي: ماليزيا، والفلبين، وإندونيسيا (SWITCH-Asia, n.d.).

ومن المؤسسات الإقليمية الفاعلة في منطقة آسيا هي شبكة المشتريات العامة الخضراء في آسيا والمحيط الهادئ (Asia Pacific Green Public Procurement Network)، التي يمولها ويقودها المعهد الكوري للصناعة والتكنولوجيا البيئية (KEITI)، إلى جانب دعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. تهدف الشبكة إلى تعزيز تبادل المعرفة والتواصل في مجال المشتريات العامة الخضراء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتحفيز أسواق المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة. كما وتعمل الشبكة كم منصة معلومات للحكومات والمنظمات العامة وأصحاب المصلحة، لتعزيز الوعي وبناء القدرات في مجال صنع سياسات المشتريات العامة الخضراء وتنفيذها. تشمل الأنشطة الرئيسية ندوات حول مختلف موضوعات المشتريات العامة الخضراء، وأوراق حقائق حول كل بلد، ودراسات الحالة، وجلسات تدريبية وجاهية وعبر الإنترنت. تراقب الشبكة أيضًا التقدم المحرز في مجال المشتريات العامة الخضراء من خلال اصدار تقارير مختلفة، وكذلك المساعدة في قياس الهدف 12.7.1 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالشراء العام المستدام. العضوية في الشبكة طوعية ومجانية ومفتوحة للأفراد والمنظمات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للمهتمين بتعزيز المشتريات العامة الخضراء (Asia Pacific Green Public Procurement Network, n.d.).

وبالرغم من الجهود المبذولة في آسيا، إلا أن هناك العديد من التحديات التي يمكن رصدها والتي تقف عائقاً أمام إحراز تقدم أكبر في مجال المشتريات العامة المستدامة في المنطقة، وخصوصاً في الدول ذات الدخل المنخفض. أولاً، لا ترتبط المشتريات العامة الخضراء في كثير من الأحيان بأهداف التنمية الوطنية، ولا يتم دمجها في عملية التخطيط المالي وإعداد الميزانيات (أي من خلال ميزانيات البرامج ومراقبة الأداء)، وتظل عمومًا ضمن نطاق وزارات البيئة. يحتاج النجاح الأكبر للمشتريات العامة الخضراء عادة إلى ربط الإصلاحات بالأهداف البيئية والإنمائية، ووضع مؤشرات لرصد الأداء، وتحديد أولويات تطبيق جهود المشتريات العامة الخضراء في القطاعات والمناطق التي تتمتع بأكثر احتمالات للنجاح والتأثير. ومن دون وجود آلية تعاونية وتشاركية متعددة الوزارات، ستبقى هناك عقبة أمام تنفيذ المشتريات العامة الخضراء. ثانياً، غالباً ما تقتصر المشتريات العامة الخضراء على المنتجات وتهمل الخدمات والأشغال. إن التركيز على مجموعات محدودة، بالرغم من أهميتها، مثل الورق أو القُرطاسية يصرف الانتباه عن احتياجات الشراء الأكثر أهمية، مثل قطاع النقل والمباني (المكاتب والمرافق الحكومية الأخرى)، والبناء، والأشغال العامة. ثالثاً، تحتاج الحكومات إلى التخطيط لهذه التغييرات وتسلسلها بعناية حتى يتمكن القطاع الخاص من تطوير وتسويق المنتجات والخدمات الخضراء/المستدامة (SWITCH-Asia, n.d.).

ونستعرض فيما يلي ثلاث تجارب عملية حول الشراء العام الأخضر في كل من الصين، واليابان، وكوريا

• تجربة الصين

بدأت حكومة الصين في اعتماد سياسات المشتريات العامة الخضراء في وقت مبكر، حيث بدأت بالتخطيط له في العام 2003، وذلك بهدف تعزيز التنمية المستدامة والمجتمع الصديق للبيئة. وكانت وزارة المالية ووزارة حماية البيئة هما الوزارتان الرئيسيتان المسؤولتان عن التخطيط والتنفيذ للانتقال إلى الشراء العام الأخضر في الصين. وتدعم هاتان الوزارتان العديد من الإدارات الأخرى في الدولة كل حسب تخصصه لنجاح هذا الانتقال. وفي هذا الإطار، نفذت الحكومة الصينية العديد من المبادرات لتعزيز التنمية المستدامة والمشتريات الخضراء، بما في ذلك مبادرة الطباعة الخضراء، التي أطلقتها إدارة الدولة للطباعة والنشر والإذاعة والسينما والتلفزيون في جمهورية الصين الشعبية (SAPPEFT) ووزارة حماية البيئة. وقد بدأت المؤسستان هذه المبادرة بشكل مشترك بما يتماشى مع الأحكام ذات الصلة من "قانون حماية البيئة في جمهورية الصين الشعبية" و"لوائح إدارة صناعة الطباعة".

مبادرة شراء "الكتب المدرسية الخضراء" من قبل المكتب الإقليمي للطباعة والنشر

يصدر عن عملية الطباعة العديد من الملوثات. إن المصادر الرئيسية للتلوث الناتج عن عمل المطابع هي الانبعاثات الناتجة في المقام الأول عن تبخر المذيبات العضوية الموجودة في الأحبار. وتشمل مصادر التلوث الأخرى العمليات الإضافية مثل الغسل بالضغط (التنظيف) وعمليات خلط الحبر. وقد تحتوي المواد اللاصقة المستخدمة في عمليات التشطيب مثل "الجلتة" (تصفيح الورق) أيضًا على مركبات عضوية متطايرة (VOCs) وملوثات الهواء الخطرة، وهي أيضا مصدر محتمل للانبعاثات الضارة. ويمكن أن تؤدي عمليات تنظيف المطابع إلى توليد كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي، والتي قد تحتوي على المواد الكيميائية العضوية الخطرة من الحبر والمذيبات والمواد اللاصقة والمواد الأخرى المستخدمة في عمليات الطباعة. (Green Purchasing Network Malaysia, 2017)

وللتخفيف من الأضرار البيئية الناتجة عن صناعة الطباعة وتعزيز الاستدامة في هذه الصناعة، بدأت في عام 2012 مبادرة الكتب المدرسية الخضراء، حيث أصدر المكتب الإقليمي للطباعة والنشر ووزارتي التربية والتعليم وحماية البيئة بشكل مشترك "إعلان بشأن تنفيذ الطباعة الخضراء في الكتب المدرسية للمدارس الابتدائية والمتوسطة". وبحسب الإعلان، تقرر دمج جميع الكتب المدرسية، بما في ذلك الكتب المستخدمة للتعليم الإلزامي على المستويين الوطني والمحلي. بالإضافة إلى ذلك، أوكلت طباعة الكتب إلى الشركات التي حصلت على شهادة الطباعة الخضراء والعلامات البيئية. وقد تم إنشاء لجنة (من المؤسسات الثلاث) لتسهيل تنفيذ الطباعة الخضراء لهذه الكتب. وكانت هذه اللجنة مسؤولة عن التنسيق بين الإدارات ذات الصلة، بالإضافة إلى أعمال الإشراف والتفتيش على الطباعة الخضراء. في حين أن المكتب الإقليمي للطباعة والنشر هو الجهة الرئيسية التي تشرف على الطباعة الخضراء للكتب المدرسية، وبحيث تكون المطابع ووكالات النشر المحلية مسؤولة عن التنفيذ المحدد للطباعة الخضراء المطبقة على الكتب المدرسية. وعلاوة على ذلك، ولتسهيل عملية التنفيذ، تم تطوير ونشر معايير الطباعة الخضراء.

فقد تم اصدار وثيقة "المتطلبات الفنية لوضع العلامات البيئية على المطبوعات". بالإضافة إلى ذلك، قامت وزارة حماية البيئة بالإشراف على تطبيق "المتطلبات الفنية لوضع العلامات البيئية على المنتجات في صناعة الطباعة". (Green Purchasing Network Malaysia, 2017)

وعادةً ما يتم شراء هذه الكتب خلال فصلي الربيع والصيف من كل عام. ومن حيث التنفيذ العملي، تغطي الحكومة تكلفة طباعة الكتب المدرسية وتحدد شركات الطباعة التي ستنفذ الطباعة الخضراء. وخلال عملية الشراء، يتوجب على شركات الطباعة الالتزام بالقوانين واللوائح المحددة. علاوة على ذلك، يتعين على الشركات المتقدمة الحصول على شهادة وضع العلامات البيئية (Eco- Labelling certification) حتى تكون مؤهلة للفوز بعقود الطباعة الخضراء. ووفقاً لمعايير شهادة الطباعة الخضراء، يجب أن يكون الورق المستخدم للطباعة معترفاً به رسمياً من قبل المنظمات الدولية لإصدار شهادات الغابات المستدامة (الاششاب المقطوعة من الغابات حسب الأصول البيئية)، ويجب أن يتوافق الحبر والمواد اللاصقة مع المعايير البيئية الصارمة التي وضعتها وزارة حماية البيئة. كما وتعتمد قرارات منح العقود على جودة طباعة الكتب المدرسية وسعرها. يتوجب على شركات الطباعة التأكد من جودة الكتب المدرسية (خضراء وآمنة بيئياً)، مع الأخذ في الاعتبار أدائها وفق معايير مختلفة، بما في ذلك: تأثير معايير ما قبل الطباعة والطباعة وما بعد الطباعة على الحفاظ على الموارد، والحد من استهلاك الطاقة وانبعاث الملوثات، وإعادة تدوير ومعالجة المواد الخام والمواد المساعدة، وخاصة التحكم في المعادن الثقيلة، ومستويات ومحتوى المركبات العضوية المتطايرة في المنتجات المطبوعة ومحتوى المواد الأخرى الخطرة على صحة الإنسان (Green Purchasing Network Malaysia, 2017).

• اليابان

مبادرة شراء طفايات الحريق الصديقة للبيئة من قبل الوزارات المركزية في اليابان

تعتبر تجربة اليابان في الشراء العام الأخضر تجربة رائدة وسبّاقة على مستوى العالم. وتعود مبادرات الشراء الأخضر في اليابان إلى أواخر الثمانينيات كأول دولة آسيوية تتبنى سياسات الشراء العام الأخضر. ففي عام 1989، تم إطلاق برنامج نظام العلامة البيئية (Eco Mark Program). وفي عام 1994، بدأت إحدى الحكومات المحلية في الترويج لمشترياتها الخضراء، ثم تم إنشاء منظمة غير ربحية "شبكة الشراء الأخضر" في عام 1996 لدعم أنشطة المشتريات الخضراء على الصعيد الوطني. وضعت حكومة اليابان قانون تعزيز شراء السلع والخدمات الصديقة للبيئة لمؤسسات الدولة (قانون تعزيز الشراء الأخضر) حيز التنفيذ في عام 2001 لتوسيع سوق المنتجات الصديقة للبيئة. كما صدر قانون تعزيز العقود الخاصة بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة من قبل الدولة والجهات الأخرى (قانون العقد الأخضر) في عام 2007. وينص هذا القانون على متطلبات التعاقد الأخضر للجهات الحكومية والمؤسسات العامة في عقود شراء الطاقة الكهربائية، والمركبات، ومشاريع شركات خدمات الطاقة، وتصميمات المباني. وعلى الرغم من أن قانون العقود الخضراء يركز بشكل أكبر على جانب خفض غازات الدفيئة لمنتجات

وخدمات محددة، إلا أنه يكمل قانون تعزيز المشتريات الخضراء في إنشاء الإطار القانوني الياباني للمشتريات العامة الخضراء. وتعتبر وزارة البيئة اليابانية هي الوكالة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ الشراء العام الأخضر في اليابان، والمسؤولة عن تطوير وتنفيذ جميع السياسات والقوانين المتعلقة بالبيئة (Green Purchasing Network Malaysia, 2017).

منذ عام 2001، أصبحت المشتريات العامة الخضراء إلزامية للحكومة المركزية والوزارات في اليابان، وطلب من جميع المؤسسات الحكومية تنفيذ الشراء العام الأخضر وتقديم التقارير والنتائج إلى وزارة البيئة كل عام. ولتسهيل عملية تنفيذ الشراء العام الأخضر، أصدرت وزارة البيئة نوعين من المبادئ التوجيهية للمشتريات الحكومية، وهما "إرشادات المشتريات الخضراء للمشتريين الحكوميين" و"إرشادات المشتريات الخضراء لهيئات الحكم المحلي". تقوم وزارة البيئة بمراجعة السياسة الأساسية والمبادئ التوجيهية للمشتريات الخضراء مع نهاية كل سنة.

هناك العديد من الأمثلة العملية والمبادرات على تطبيق الشراء العام الأخضر في اليابان، والتي لا يمكن حصرها هنا، ولكن سنتحدث عن تجربة واحدة فريدة وهي شراء طفايات الحريق الصديقة للبيئة من قبل الوزارات المركزية في اليابان. تتضمن المعايير الأساسية للشراء العام الأخضر لأجهزة إطفاء الحريق ما يلي:

- يجب أن تعتمد سوانل إطفاء الحرائق على مواد معاد تدويرها بنسبة 40% على الأقل.
- يجب أن يكون هناك نظام لجمع وإعادة استخدام/إعادة تدوير المواد المستخدمة، بالإضافة إلى نظام للتخلص السليم من المكونات التي لا يمكن إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها.

وهناك مجموعة من المعايير الإضافية مثل:

1. أن تكون العبوة مصممة بحيث يمكن تفكيكها وفصل موادها بسهولة لتسهيل إعادة استخدام المكونات أو إعادة تدوير المواد.
2. عند استخدام المكونات البلاستيكية في العبوة، أن يكون أكبر قدر ممكن من البلاستيك المستخدم قابل للتدوير.
3. يجب أن تكون المذيبات العضوية أو الدهانات المستخدمة في الطلاء أقل انبعاثات ممكنة.
4. يجب أن تكون عملية التعبئة والتغليف والتخزين بسيطة قدر الإمكان مع مراعاة سهولة إعادة التدوير وتقليل الأثر البيئي عند التخلص منها.
5. يتم النظر في نظام جمع وإعادة استخدام/إعادة تدوير العبوات وما إلى ذلك.

وتصل اليوم نسبة شراء أجهزة إطفاء الحريق التي تلبي معايير الشراء العام الأخضر من قبل المؤسسات الحكومية اليابانية هي 100% (One Planet Network, 2017).

• كوريا

مبادرة شراء مصابيح "LED" من قبل هيئة التأمين الصحي الوطني الكورية

كجزء من مبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تم طرح وتنفيذ العديد من مبادرات المشتريات العامة الخضراء على المستوى الوطني في كوريا. ولضمان التنفيذ الناجح للمشتريات العامة الخضراء، تطبق الحكومة الكورية العديد من القوانين واللوائح المتعلقة بها. ويمكن أن تكون تجربة جمهورية كوريا بمثابة مثال لإظهار الدور الفعال للمبادرات الحكومية في إنشاء بيئة داعمة لتسهيل أنماط الإنتاج والاستهلاك الأخضر.

ونقدم هنا مثالاً على مبادرة فعالة للشراء العام الأخضر وهو شراء مصابيح "LED" من قبل هيئة خدمة التأمين الصحي الوطنية (NHIS) في كوريا، وهو برنامج يتم تمويله من القطاعين العام والخاص مقابل الرعاية الصحية الخاصة. يوضح مثال المشتريات هذا كيفية التخفيف من تغير المناخ من خلال تقليل استخدام الطاقة، وكيف يمكن دعم استقرار الطلب على الطاقة من خلال استخدام أكثر كفاءة للطاقة.

في عام 2015، قامت خدمة التأمين الصحي الوطنية بشراء 3,697 مصباح "LED" داخلياً يحمل علامة بيئية. وكانت الفوائد البيئية الملموسة الناتجة عن شراء المصابيح ذات العلامات البيئية على النحو التالي:

- تخفيض المواد الضارة: 4,399,430 وون كوري (قيمة مالية)
- التخفيض في استخدام الكهرباء (لكل منتج في السنة): 52,759,317 وون كوري (قيمة مالية)

وبالتالي فإن شراء المصابيح ذات العلامات البيئية من قبل NHIS شكل فوائد بيئية تقدر قيمتها المالية بإجمالي 57,158,747 وون كوري. كانت عوامل النجاح الرئيسية لهذه المبادرة هي التفويض القانوني لجميع الهيئات والمؤسسات العامة لشراء المنتجات الخضراء، ووضع إرشادات داخلية للمشتريات الخضراء من قبل خدمة التأمين الصحي الوطنية، والإدراج المحدد لمصابيح "LED" في خطة عمل توفير الطاقة الخاصة بـ (NHIS(Green Purchasing Network Malaysia, 2017).

ومن المهم التأكيد على بعض النقاط الأساسية بعد مراجعة هذه التجارب الآسيوية. إن سياسة المشتريات العامة الخضراء المستدامة جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية الوطنية. إنها قناة لحشد التمويل العام الأخضر من خلال الميزانيات العامة والتمويل الخاص (تمويل مختلط). لقد أصبحت المشتريات العامة الخضراء المستدامة طريقة مثالية للحكومات لتنفيذ سياسات الاستدامة الخاصة بها ولإعطاء إشارات للأسواق لكي تصبح المنتجات المستدامة هي القاعدة في نهاية المطاف.

لا يعد تنفيذ المشتريات العامة الخضراء مجرد مسألة تتعلق بسياسة المشتريات: فهو يتطلب نهجاً متعدد التخصصات وتعاوناً بين العديد من أصحاب المصلحة الذين يعملون على مستويات مختلفة من الحكومة (المركزي، والمحلي، والبلديات، وما إلى ذلك). وقد حصلت البلدان التي اتبعت نهجاً تشاركياً متعدد التخصصات بين المؤسسات على نتائج أسرع وأكثر فعالية في تعميم نظام المشتريات العامة الخضراء.

■ الشراء العام الأخضر في العالم العربي

هناك ندرة في المصادر الموثقة حول المشتريات العامة المستدامة أو المشتريات العامة الخضراء في العالم العربي. ويمثل هذا انعكاساً للوضع الضعيف الحالي للوعي بالشراء العام الأخضر أو التقدم المحرز في تنفيذه. يمكن تفسير عدم الاهتمام بالاستدامة في المشتريات العامة من خلال ضعف القطاع العام وعجزه المالي في المنطقة، فضلاً عن التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه القطاع العام في هذه البلدان. علاوة على ذلك، حتى في بعض البلدان الصناعية المتقدمة، يظل الشراء العام الأخضر في الغالب أداة طوعية. وعلاوة على ذلك، فإن إدماج مبادئ الاستدامة في نظم المشتريات العامة يتطلب التزاماً سياسياً قوياً وقيادة وثقافة تنظيمية متقدمة، حيث يشكل غياب هذه العناصر عوائق كبيرة أمام أي إصلاح جذري لسياسات المشتريات العامة.

على الرغم من شح المراجع والإشارات إلى المشتريات العامة الخضراء في العالم العربي، بدأت بعض الحكومات العربية في الاهتمام بالمبادرات التجريبية بخصوص الشراء العام الأخضر والاضطلاع بها في إطار مبادرات قامت بها مؤسسات وشبكات دولية. فعلى سبيل المثال، دعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، في إطار أنشطتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى «أهمية وضع استراتيجية مناسبة لإدماج أهداف السياسات الثانوية في نظم المشتريات العامة» (OECD, 2016). وقد أشار تقرير المنظمة إلى أن أنظمة الشراء العام في كل من المغرب وتونس واليمن تشجع المشتريات العامة الخضراء. ومع ذلك، يبدو أن التقدم المحرز في هذه البلدان، في هذا المجال، كان في أغلب الأحيان متواضعاً حيث إنه لا توجد إشارات أو معلومات إضافية تفصيلية أو تقارير تقييمية بخصوص هذه الأنشطة في تلك البلدان. وفي نفس الوقت، لا يعني هذا أنه لا توجد مبادرات واعدة.

وبحسب التقرير، فإن المغرب يشجع المشتريات الخضراء من خلال مرسوم مشتريات عام يتطلب من المشتريات الحكومية الالتزام باللوائح البيئية. وفي اليمن، يشير التقرير إلى وجوب مراعاة المعايير البيئية عند إرساء العقود العامة في المشاريع الحضرية إذا ظهرت مخاطر بيئية أثناء تنفيذ العقد. وفي تونس، اعتمدت الحكومة مرسوماً بشأن المشتريات العامة يعطي تفضيلاً للمشتريات الخضراء.

وفي الإمارات العربية المتحدة، أطلقت بعض الإمارات أيضاً برامج مشتريات عامة خضراء استجابة للالتزامات البيئية للإمارات العربية المتحدة (أجندة الإمارات الخضراء 2030 والخطة الوطنية لتغير المناخ 2017-2050). فعلى سبيل المثال، تخطط رأس الخيمة مؤخراً لبعض مبادئ المشتريات العامة الخضراء لدعم إجراءات المشتريات العامة في السنوات المقبلة. وسيتم تنفيذ معايير المشتريات العامة الخضراء طوعية، استناداً إلى نموذج القيادة البيئية الموجودة حالياً داخل حكومة رأس الخيمة. تشمل الإرشادات معايير الشراء لفئات المنتجات التي يتم شراؤها بشكل شائع مثل الورق والأثاث والسيارات ومكيفات الهواء والأجهزة الكهربائية والسجاد وما إلى ذلك (Ras Al Khaimah Launches GPP, 2020).

علاوة على ذلك، ركزت وزارة تغير المناخ والبيئة المشكلة حديثاً في الإمارات العربية المتحدة على المشتريات العامة الخضراء بالشراكة مع السلطات الرئيسية لمعالجة تأثير تغير المناخ بالنظر إلى الجدوى الاقتصادية والبيئية. ومع ذلك، فإن الطريق إلى

المشتريات العامة الخضراء ليس واضحًا، وتواجه حكومة الإمارات العديد من العقبات، مما يحد من مكانتها في هذا المجال (AlNuaimi & Khan, 2019).

كانت تونس ولبنان أيضًا جزءًا من برنامج فرقة عمل مراكش للمشتريات العامة المستدامة (MTF) وهو جزء من "عملية مراكش" (Marrakech Process) المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، والتي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد أطلق البرنامج في عام 2003 كجهد عالمي لتعزيز التقدم في تنفيذ أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. وفي عام 2008، بدأت الحكومة السويسرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعًا لتنفيذ نهج فرقة عمل مراكش في العديد من البلدان النامية بما في ذلك بعض البلدان العربية من ضمنها تونس ولبنان والمغرب. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم وضع وتنفيذ سياسات وطنية للمشتريات العامة المستدامة في مجموعة من البلدان كمرحلة تجريبية (Institut des Finances Basil Fuleihan, 2012).

وفي لبنان، على سبيل المثال، أعدت خطة عمل للمشتريات العامة المستدامة ونشرت كجزء من هذا البرنامج (2012). وحددت الخطة ست منتجات يمكن الاستعاضة عنها ببدايل صديقة للبيئة، وهي: الورق، وتكنولوجيا المعلومات (طابعات وأحبار)، والمنظفات، والمبيدات الحشرية، وأجهزة الإنارة، وصنابير المياه/نظم التنظيف (UNEP, 2011). بيد أنه لا يوجد مصادر إضافية تشير إلى تنفيذ خطة العمل هذه أو تقييمها.

أما في مصر، وفي إطار برنامج سويتشمد (SwitchMed)، وهي مبادرة يمولها الاتحاد الأوروبي، تهدف إلى تحقيق اقتصاد دائري في جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال تغيير طرق إنتاج واستهلاك السلع والخدمات، تعاونت وزارة البيئة في مصر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، لتطوير عدد من الأدوات والمنهجيات لتعزيز المشتريات العامة المستدامة في مصر. وفي البداية، قام البرنامج بعمل دراسة لتقييم المشتريات العامة المستدامة، وتم صياغة دليل وطني للمشتريات العامة المستدامة والذي يقدم مجموعة من التوصيات التي تحدد الأدوار والمهام الواضحة للجهات المشتريّة، وتم عقد مجموعة من ورش العمل وجلسات النقاش الوطنية للمشتريات العامة المستدامة، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية بمشاركة أكثر من 100 موظف مشتريات ومسؤول حكومي.

وقد بدأت مصر بالفعل بتنفيذ بعض المبادرات الوطنية لتعزيز الشراء العام المستدام، ومن أهمها إدخال مصابيح "LED" في المباني الحكومية المصرية، وذلك في محاولة لتقليل التكاليف الاستثمارية الضخمة لتنفيذ مولدات الكهرباء وتقليل استهلاك الوقود. أدخلت وزارة الكهرباء برامج جديدة لتشجيع تحول السوق المصري نحو مصابيح "LED" في إطار استراتيجية وزارة الكهرباء لتحسين كفاءة الطاقة وتقليل استهلاكها، تبنى قطاع الكهرباء العديد من المبادرات، مثل:

- توزيع 9.5 مليون مصباح ليد (LED) لإضاءة المنازل.
- تطبيق ضوابط الحد من استهلاك الطاقة في 28230 مبنى حكومي.
- إطلاق حملة إعلامية للتوعية معنية بكفاءة الطاقة.

وفي الأردن، هناك مؤشرات واعدة باتجاه تبني نهج المشتريات العامة المستدامة، بالإضافة إلى مبادرات ومشاريع عديدة متعلقة بالطاقة النظيفة. تأتي هذه الجهود في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً الهدف رقم 12 حول تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين. بدأ الأردن في اتخاذ مجموعة من الإجراءات وتنفيذ مبادرات تهدف إلى تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الدائري، وكفاءة الطاقة والطاقة النظيفة. وعلى سبيل المثال، هناك تطور ملحوظ باتجاه تعزيز مفاهيم وممارسات الاستدامة عند النظر إلى صياغة نظام المشتريات الحكومية الجديد بما يتعلق بالشراء العام الأخضر، حيث ينص نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 على أن يراعى في أي عملية شراء حكومية ما يلي:

- شراء اللوازم والأشغال الموفرة للطاقة.
- استخدام الطاقة المتجددة.
- تقليل استهلاك المياه.
- التخفيض والحد من النفايات وتعزيز إعادة التدوير.
- مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة.
- تعزيز التنمية الاقتصادية وضمان مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة وفق الأسس التي تقرها لجنة سياسات الشراء.
- منح الأفضلية للمنتجات المحلية أو أي تسهيلات أخرى يحددها مجلس الوزراء، شريطة أن تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في وثائق الشراء.

ومن ناحية أخرى، أطلقت دائرة العطاءات الحكومية، بالتعاون مع دائرة المشتريات الحكومية، مشروع النهوض بالشراء الحكومي الأخضر في الأردن، وذلك في ضوء التوجه لإعداد ورقة سياسات الشراء الحكومي الأخضر وبدعم من البنك الدولي. ويأتي هذا المشروع كفرصة لتوجيه الإنفاق العام لتحقيق أهداف الحكومة لتفضيل المنتج المحلي وتعزيز النمو الأخضر كما جاء في مصفوفة إصلاح المشتريات الحكومية. وفي عام 2023، بلغت قيمة العطاءات المحالة من دائرة العطاءات الحكومية والمتضمنة معايير الشراء الأخضر نحو 39 مليون دينار، وكانت نسبة المواد المتضمنة الشراء الأخضر 10 بالمائة (بترا، 2024).

وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشروع كفاءة الطاقة في المباني العامة (برنامج EEPB) بتمويل منالبنك الإنمائي الألماني (KfW).والذي يهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة في المباني العامة في الأردن لمجموعة من الوزارات منها: وزارة التربية والتعليم (شاملا وزارة التربية والتعليم والمدارس التابعة لها، ووزارة الصحة (وزارة الصحة والمستشفيات والمراكز الصحية التابعة لها)، ووزارة الأشغال العامة والإسكان.

تضمن مشروع كفاءة الطاقة في المباني العامة في مبنى وزارة الأشغال العامة والإسكان للتوفير في استهلاك الطاقة ما يلي: استبدال الإضاءة السابقة بمصابيح "LED"، واستبدال المكيفات الموجودة بمكيفات الهواء من النوع العاكس، وتركيب نظام تكييف "تدفق غاز التبريد المتغير" (VRV).

وتجدر الإشارة هنا الى ان هناك مجموعة من المبادرات والبرامج الدولية التي تدعم وتقود أنشطة المشتريات العامة الخضراء في المنطقة العربية، ومن أهمها برنامج أو مبادرة سويتش-ميد (SwitchMed). يتم تمويل هذه المبادرة من قبل الاتحاد الأوروبي، ويتم تنفيذها من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومؤسسات بيئية أخرى في منطقة المتوسط.

تم إطلاق المبادرة في عام 2013 لتسريع التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما من خلال تعزيز نهج الاقتصاد الدائري. يهدف البرنامج إلى تحقيق اقتصاديات إنتاجية ودائرية وتشاركية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تغيير طريقة استهلاك وإنتاج السلع والخدمات بحيث لا تسبب عملية التنمية البشرية أي أثر سلبي على البيئة. وتستفيد أنشطة المبادرة مجموعة من الدول العربية في منطقة المتوسط وهي: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين وتونس. وقد مول البرنامج تقرير الإنتاج والاستهلاك المستدامين في هذه البلدان (الهدف 12 من اهداف التنمية المستدامة)، بالإضافة إلى تقارير ومبادرات حول أهداف أخرى من اهداف التنمية المستدامة، وخصوصا الأهداف رقم 8، و9، و17 (Switchmed, 2024).

ومن المؤسسات الدولية المهمة أيضا في المنطقة العربية والتي تدعم، بشكل عام، اصلاحات منظومات الشراء العام في المنطقة العربية هو البنك الدولي، والذي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في الدعم المالي والتقني لتعزيز الشراء العام المستدام.

4. واقع الشراء العام المستدام، انعكاساته الإيجابية، وسبل تعزيز البيئة التمكينية الخاصة به

1.4 واقع الشراء العام المستدام في فلسطين

أشارت النتائج الى أن التوجه نحو استدامة عملية الشراء في فلسطين لا يزال غير مفعّل وفي مراحله الأولى، ولم يتم التركيز بالشكل الكافي والمطلوب على هذا الموضوع، رغم أن قانون الشراء العام لعام 2014 يشير إلى دور قانون الشراء العام في تعزيز الاستدامة، لكن لم يتم تطبيقها بشكل ملموس ضمن إجراءات الشراء العام. ذلك يعود الى مجموعة من العوامل، أبرزها:

1. نقص الوعي بين العاملين في دوائر الشراء حول أهمية الشراء المستدام وأثره الإيجابي على البيئة والاقتصاد.
2. عدم وجود أدلة ملموسة على القيمة المضافة للشراء المستدام على الخزينة العامة، مما يجعل من الصعب تبني هذا التوجه بشكل كامل خاصة في ظل الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الحكومة بفعل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.
3. هناك تخوف من أن تكون التكلفة المرتبطة بالشراء المستدام عائقاً في ظل الأزمة المالية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية.
4. هناك تخوفات لدى صانعي القرار مرتبطة بالتكلفة الإضافية لتنفيذ ممارسات الشراء المستدام، وهو ما يجعل عملية التبني تسير ببطيء شديد ويسودها حالة من عدم التأكد.
5. عدم جهوزية القطاع الخاص، وغياب التعليمات والسياسات الواضحة من الحكومة نحو التوجه الى الشراء العام المستدام، يجعل القطاع الخاص والموردين مترددين في تبني هذه الممارسات.
6. ليس جميع الموردين قادرين على تقديم منتجات مستدامة تتماشى مع المعايير البيئية المطلوبة، مما قد يحد من الخيارات المتاحة ويزيد من التكاليف.
7. عدم وجود دراسات أو تقديرات حول الأثر المالي غير المباشر للاستخدام غير المستدام للمنتجات يجعل من الصعب تقييم الجدوى الاقتصادية للشراء المستدام بشكل دقيق.

لكن على الرغم مما سبق، اظهر التقرير ان هناك جهود متصاعدة بدأت مبكراً في مجال تعزيز الاستدامة، وبشكل رئيس الاستدامة البيئية، والدفع باتجاه تبني سياسات الاقتصاد الأخضر، وهو ما يظهر بشكل كبير في الاستراتيجيات والخطط الحكومي وبعض المبادرات العملية على ارض الواقع. وفقاً للتقرير الوطني، يمكن تلخيص المبادرات المتعلقة بالاستدامة والاقتصاد الأخضر في فلسطين في الأمثلة التالية:

1. التزام دولة فلسطين بخطة التنمية المستدامة 2030 التي تم إقرارها خلال القمة التاريخية للأمم المتحدة في أيلول من العام 2015، حيث بدأت دولة فلسطين بتطبيق الخطّة بشكل رسمي في بداية كانون الثاني من العام 2016 من خلال إصدار مجلس الوزراء مرسوماً بتشكيل فريق وطني برئاسة مكتب رئيس الوزراء وعضوية الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة. خلال السنوات الأخيرة تم التركيز على الاستدامة البيئية من خلال العديد من التدخلات والسياسات الحكومية التي تم ذكرها بشكل مفصل في التقرير.
2. الخطة الوطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين (2017-2022)، والتي تم إعدادها من قبل سلطة جودة البيئة بهدف حماية البيئة الفلسطينية وكفالة استدامتها من خلال إدماة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإدارة الكفؤة والمستدامة للموارد الطبيعية. ربطت الخطة ما بين الشراء العام والأخضر وتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين، من خلال تعزيز المشتريات العامة الخضراء في مشاريع البنية التحتية في قطاع الإسكان والبناء، وضرورة تضمين الاستدامة البيئية في أنظمة الشراء العام والعطاءات.
3. الاستراتيجية القطاعية للبيئة (2021-2023)، والتي تتضمن هدفاً استراتيجياً مرتبطاً بالشراء العام الأخضر، من خلال تضمين الاستدامة البيئية في أنظمة الشراء العام والعطاءات.
4. استراتيجية الطاقة المتجددة (2012)، والتي تهدف الى زيادة نصيب الطاقة المتجددة المنتجة محلياً للوصول إلى 130 ميغاواط حتى نهاية عام 2020.
5. خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة (2030)، والتي تهدف الى تحقيق 20% من إجمالي الطاقة من مصادر متجددة (500 ميغاواط) بحلول عام 2030.
6. إعداد الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ من قبل سلطة جودة البيئة الفلسطينية، وتشكيل اللجنة الوطنية لتغير المناخ في فلسطين.
7. لم تغفل اجندة السياسات الوطنية للأعوام (2017-2022) بعد الاستدامة البيئية في السياسة الوطنية رقم 28 (ضمان استدامة البيئة).
8. مبادرات الاقتصاد الأخضر، مثل مشروع "خلق بيئة ممكنة للأعمال ضمن مفهوم الاقتصاد الأخضر" في العام 2017، والذي هدف إلى وضع سياسة وطنية من شأنها تعزيز الأعمال ضمن مفهوم "الاقتصاد الأخضر" والذي يحاكي الفكر الحريص على البيئة والموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة وإنتاج منتجات تراعي النواحي البيئية ويعزز حضورها محلياً وعالمياً. أيضاً، أعلن شركاء فريق أوروبا والسلطة الفلسطينية عن إطلاق عنصر الاقتصاد الأخضر في مبادرة فريق أوروبا لدعم القطاع الخاص بتخصيص تمويل بقيمة 47 مليون يورو، بهدف المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ربط النمو الاقتصادي بحماية البيئة وتغير المناخ.
9. تشجع الحكومة الفلسطينية على التوجه نحو السيارات الكهربائية و"الهيايد"، وذلك من خلال تخفيض نسب الجمارك عليها (من 10 الى 40%) مقارنة بالسيارات العادية. كما أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني نظام محطات شحن

المركبات الكهربائية رقم (7) لسنة 2022، الذي يهدف إلى تنظيم أحكام إصدار التصريح والترخيص لمحطات شحن المركبات الكهربائية التجارية والفردية.

على الرغم من ان غالبية المبادرات والسياسات السابقة غير مرتبطة بشكل مباشر في الشراء العام المستدام او الأخضر، الا انها تشكل أرضية جيدة لتعزيز الوعي حول مفهوم الاستدامة في الشراء العام والدور الذي من الممكن ان يلعبه في تقليل الاضرار البيئية المتصاعدة بفعل الاحتلال والإنتاج والاستهلاك غير المستدامين في فلسطين، كم وتشكل مفتاح للانطلاق نحو سياسات حقيقية وعملية في مجال تعزيز الشراء العام المستدام من خلال الالتزامات التي قطعتها على نفسها الحكومة ودوائرها المختلفة في مجال تحقيق الاستدامة البيئية.

2. البيئة التمكينية الخاص بالشراء العام المستدام

على الرغم من التأثير الإيجابي المتوقع لتبني نماذج وسياسات الشراء العام في تحسين البيئة وتقليل التلوث وتحقيق التنمية المستدامة بطرق متعددة، وعلى الرغم من الجهود الوطنية في مجال تعزيز الاستدامة، وهو ما انعكس بشكل واضح في الخطط والبرامج الحكومية، الا ان هناك تحديات واضحة امام اعتماد سياسات الشراء العام المستدام، والتي تتطلب تدخلات حكومية قوية لتعزيز السياسات والإجراءات المحفزة للقطاع الخاص.

1.3.4 الوعي بالمفهوم

أظهرت نتائج المقابلات المعمقة ان هناك ضعف كبير في الوعي بمفاهيم الشراء العام الأخضر لدى العديد من المؤسسات ذات العلاقة بالشراء العام في فلسطين، ولدى وحدات الحكم المحلي مثل البلديات. فعلى الرغم من ان المفهوم سبق وتم تداوله لدى بعض المؤسسات ذات العلاقة مثل المجلس الاعلى لسياسات الشراء ومديرية اللوازم العامة الا انه لم يتم العمل به من ناحية الممارسة او نشر الوعي في المفهوم داخل المؤسسات. كما ان هناك ربط ضيق بين مفهوم الشراء العام المستدام والطاقة المتجددة، أي انه في العديد من الحالات يتم حصر الشراء العام المستدام بمدى ممارسة المؤسسة لسياسات تساهم في تقليل الاعتماد على الطاقة التقليدية واستبدالها بالطاقة المتجددة. على الرغم من الاعتماد على الطاقة المتجددة يعتبر هدف استراتيجي لدى الحكومة والمؤسسات العامة الفلسطينية كأحد أدوات الاستجابة الى اهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف السابع (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، وأيضاً وسيلة لتقليل الاعتماد على استيراد الطاقة من الاحتلال الإسرائيلي، الا انه مفهوم الشراء العام المستدام أوسع واشمل من توظيف وسائل الطاقة المتجددة داخل المؤسسات العامة، ويتضمن عدد كبير من الأدوات والوسائل الأخرى، ناهيك عن ان مفهوم الشراء العام المستدام يرتبط بشكل كبير بالممارسات المستدامة والبيئية لدى المنتجين والموردين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

من ناحية أخرى، لم يحظ موضوع الشراء العام المستدام بالاهتمام الكافي على جدول الأعمال الوطني، من خطط واستراتيجيات وطنية او قطاعية. ذلك على الرغم من ان عدد كبير من هذه الخطط قد تناولت بشكل مباشر البعد البيئي والاستدامة، مثل اجندة

السياسات الوطنية، والخطط القطاعية الخاصة بسلطة جودة البيئة، بسلطة الطاقة والموارد الطبيعية، سلطة المياه، ووزارتي الاقتصاد الوطني والحكم المحلي. باستثناء الخطة القطاعية لسلطة جودة البيئة، فالمراجعة الشاملة لعدد كبير من هذه الخطط لم يشر الى استخدام الشراء العام الأخضر كسياسة او أداة لتعزيز الاستدامة او التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والحد من التدهور الحاصل في كافة مكونات البيئة في فلسطين نتيجة للأثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي او كنتيجة لعوامل ذاتية خاصة بطبيعة الاستهلاك والإنتاج غير المستدام على المستوى المحلي.

حتى في سياق أهداف التنمية المستدامة، لم يتم اعطاء الأولوية للبعد البيئي بشكل كاف، وهو ما انعكس على غياب لاي سياسة مرتبطة او تشير الى تعزيز الشراء العام المستدام كأحد الأدوات الفعالة لتعزيز العديد من اهداف التنمية المستدامة مثل الهدف السابع والحادي عشر والثاني عشر. ذلك على الرغم من ان تقرير للأمم المتحدة يعود للعام 2008 أشار الى الشراء العام المستدام كأحد الأدوات القوية والفعالة لتحفيز نماذج الاستهلاك والإنتاج المستدام في المجتمعات، لما تمثله المشتريات العامة خاصة في مجالات البنية التحتية والصحة من أداة سياسات كبيرة في يد الحكومة من اجل توجيه الاقتصاد والقطاع الخاص نحو الممارسات الأكثر استدامة²³. حيث ان المشتريات العامة في فلسطين تشكل حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي، فهذا يعني انسياسات الشراء المستدام من الممكن ان تساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين البيئة، تعزيز الطاقة المتجددة، تحسين الصحة العامة، تقليل الفقر، وتعزيز الابتكار. بمعنى اخر، تشير القيمة الكبيرة للمشتريات العامة الى الإمكانات الكبيرة باستخدامها كوسيلة لتفعيل الشراء المستدام، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على نطاق واسع.

من جانب القطاع الخاص، اكدت اغلب المقابلات مع الجهات ذات العلاقة انه باستثناء بعض الممارسات القليلة لدى بعض كبار المنتجين والموردين، فإن القطاع الخاص في فلسطين غير جاهز من ناحية الإنتاج الأخضر او المستدام. في العديد من دول العالم المتقدم فإن القطاع الخاص قد قطع شوطاً طويلاً في موضوع الإنتاج الأخضر، على سبيل المثال، وضع الاتحاد الأوروبي في العام 2020 مبادرة طموحة من اجل التحول الى الصناعات الخضراء، من اجل تقليل انبعاثات الغازات بمقدار 55% حتى عام 2030 مقارنة بالمستويات علم 1990، وذلك للوصول الى اقتصاد اخضر وانبعثات صفرية في العام 2050²⁴. هناك عدة دلالات لضعف جهوية القطاع الخاص للتوجه نحو ممارسات الاستدامة (مثل الإنتاج الأخضر او المستدام):

1. ضعف السياسات الحكومية المحلية التي تدعم وتشجع التحول نحو الإنتاج الأخضر، فتفتقر الجهات الحكومية ذات العلاقة بالشراء العام إلى سياسات وإجراءات واضحة وشاملة لتعزيز الشراء الأخضر بين الشركات، مما يعني ان شركات القطاع الخاص لا تجد الحوافز الكافية للانتقال إلى ممارسات أكثر استدامة. فيمكن للحكومة أن تلعب دوراً محورياً من خلال توفير الحوافز والتشريعات التي تدعم الاستدامة في القطاع الخاص، والذي في حال غيابها قد يجعل الشركات تفضل البقاء على الطرق التقليدية التي تعتبر أقل تعقيداً وأقل تكلفة على المدى القصير، مما يعوق الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في فلسطين.

²³<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/no5.pdf>

²⁴https://www.bruegel.org/sites/default/files/wp_attachments/Bruegel_Blueprint_31_Complete_151220.pdf

2. نقص في المعرفة والتدريب حول فوائد تبني ممارسات الإنتاج المستدام سواء على مستوى الشركة او المجتمع ككل، مما يساهم في تردد الشركات في تبني هذه الممارسات، خاصة مع غياب أي حوافز عامة لمثل هذا التبني. هذا النقص في المعرفة يمتد ليشمل الجوانب التقنية والبيئية للمشتريات، حيث تفتقر العديد من الشركات إلى الأدوات والموارد اللازمة لتقييم الأثر البيئي لمنتجاتها وخدماتها. كما يُعتبر الانتاج المستدام او الاخضر في بعض الأحيان مكلفاً بسبب التكاليف الإضافية المرتبطة بالحصول على الشهادات البيئية أو التوافق مع المعايير البيئية الصارمة،
3. ضعف التوعية والإرشاد من قبل الهيئات الحكومية المختصة، حول أهمية وفوائد الانتاج المستدام على المدى الطويل، وربط ذلك مع التوجه المستقبلي نحو الشراء العام المستدام.

من ناحية أخرى، وجدت الدراسة ان هناك حالات عديدة يتم فيها تنفيذ ممارسات الشراء العام المستدامة في المؤسسات الحكومية، على سبيل المثال، المصابيح الموفرة للطاقة، مكيفات الهواء وبعض الأجهزة الكهربائية الأخرى، وحديثا السيارات الكهربائية. كما قامت مؤسسة المواصفات والمقاييس خلال الفترة الأخيرة بأصدر أكثر من تعليم فني الزامي له علاقة بالطاقة وكفاءة الطاقة والأجهزة والمعدات الموفرة للطاقة اقتداء بالممارسات الدولية في هذا المجال. على سبيل المثال، بعض هذه المواصفات يرتبط بوجود مواد معاد تدويرها بنسبة 40% على الأقل في المنتجات المصنعة. إلا أن جميع الممارسات لا يتم مراقبتها أو توجيهها بشكل منهجي، وغالبا ما تتم من خلال بعض القرارات الإدارية بدلا من سياسات المنظمة تهدف الى التوجه نحو مفهوم الشراء العام المستدام.

على الرغم من ان الممارسات السابقة تشكل خطوات أولية وقاعدة يمكن البناء عليها نحو توسيع هذه الممارسات في المستقبل وتحقيق الشراء المستدام، وتمثل وجود وعي نسبي وإدراك لدى المؤسسات الحكومية للفوائد الاقتصادية والبيئية المحتملة لاستخدام منتجات وخدمات أكثر استدامة، الا انها في ذات الوقت تشير الى بعض الفجوات امام التوجه نحو او تطبيق الشراء العام المستدام:

1. لا يتم مراقبة أو توجيه الممارسات المستدامة بشكل منهجي، مما يعني عدم وجود إطار عمل متكامل أو سياسات محددة توجه هذه الجهود نحو تحقيق الشراء المستدام بشكل شامل ومنظم.
2. الكثير من هذه الممارسات تتم من خلال قرارات إدارية فردية بدلا من سياسات منظمة ومؤسسية، مما قد يؤدي إلى عدم الاستمرارية والاعتماد على مبادرات فردية قد تكون غير متسقة أو غير مستدامة على المدى الطويل.
3. عدم وجود سياسات واضحة ومؤسسية يشير إلى نقص في التخطيط الاستراتيجي والتوجه الرسمي نحو تحقيق أهداف الشراء المستدام، مما قد يؤدي إلى إهدار الفرص والموارد.
4. عدم مراقبة وتقييم هذه الممارسات بشكل منهجي يجعل من الصعب قياس تأثيرها الفعلي والفوائد المحققة منها، مما يعيق تحسين وتطوير هذه الممارسات بمرور الوقت.

2.3.4 الإطار القانوني والتنظيمي

أجمعت المقابلات مع أصحاب العلاقة على انه لا يوجد ما يمنع من التوجه نحو الشراء العام المستدام في الإطار القانوني الحالي للشراء العام في فلسطين، وذلك يشمل كل من قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الشراء العام وقرار مجلس الوزراء

رقم (5) لسنة 2014م بنظام الشراء العام. بل على العكس امتدح العديد من أصحاب العلاقة المحليين والدوليين (مثل وحدة البنك الدولي في فلسطين المختصة بالشراء العام) القانون الحالي ومدى مراعاته لجوانب الاستدامة، خاصة البيئية منها، من خلال التطرق لها بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي في حال استغلالها وتوظيفها بالشكل الصحيح، فأن من شأنها خلق بيئة شراء عام تراعي الاستدامة وتدفع باتجاه حماية البيئة وتقليل الآثار السلبية المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك غير المستدامين في فلسطين. بمعنى آخر، أكد أصحاب العلاقة على أنه على الرغم من شمولية الإطار القانوني للشراء العام، إلا أنه يفتقد إلى السياسات والمعايير المحددة بشكل واضح للتوجه نحو الشراء العام المستدام، مما من شأنه أن يعيق تطبيق مبادئ الاستدامة في عمليات الشراء العام. في هذا القسم، سيتم مناقشة أبرز الجوانب في القانون التي تساعد في التوجه نحو الشراء العام المستدام، ومن ثم سيتم تحليل الفجوات والتي يجب معالجتها من أجل تعزيز شمولية وفعالية الإطار القانوني والتنظيمي.

1.2.3.4 مدى مراعاة الإطار القانوني للشراء العام المستدام

كما اشرنا سابقاً، في العام 2014، صدر القرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 بشأن الشراء العام وتعديلاته والذي هدف إلى شراء اللوازم والأشغال والخدمات بأفضل الأسعار بما يساهم في ترشيد النفقات مع الحفاظ على ضمان الجودة، تشجيع الصناعات المحلية والتنمية الاقتصادية في فلسطين، بناء القدرات وتحقيق التنمية المستدامة، تعزيز مبدأ المنافسة العادلة وتشجيع المشاركة في إجراءات الشراء العام من جانب الموردين والمقاولين والمستشارين المؤهلين، إتاحة فرص متكافئة دون تمييز وتوفير معاملة عادلة ومتساوية لجميع المناقصين والمستشارين، وضمان تحقيق الشفافية والنزاهة في إجراءات وسير عمليات الشراء العام. تبع القانون إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2014م الخاص بنظام الشراء العام، والذي يتكون من 201 مادة، والتي تشكل البنود التفسيرية والتعليمات والترتيبات المؤسسية الخاصة بالشراء العام في فلسطين.

من خلال المراجعة الدقيقة لبنود قانون الشراء العام وبنود النظام الخاص به، نلاحظ أن هناك إشارات مباشرة وغير مباشرة إلى موضوع الاستدامة في الشراء العام:

القرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 بشأن الشراء العام وتعديلاته

- لقد أشارت المادة (5) من القرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 بشأن الشراء العام وتعديلاته المتعلقة، إلى أن أحد أهداف القرار بقانون هو "بناء القدرات وتحقيق التنمية المستدامة"، وهي تعتبر إشارة غير مباشرة إلى ضرورة مراعاة القانون للشراء العام المستدام كأحد الوسائل الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والتي تشمل كل من الاستدامة البيئية

والاقتصادية والاجتماعية كما هو متعارف عليه. أي أن النص يأخذ بعين الاعتبار استدامة الشراء العام من خلال تقليل التأثيرات البيئية السلبية.

- في المادة (5)، في الهدف المتعلق بتشجيع الصناعات المحلية والتنمية الاقتصادية في فلسطين، هناك العديد من السياسات التي تحقق هذا الهدف وفي ذات الوقت تساهم في تعزيز الاستدامة البيئية. على سبيل المثال، يمكن للحكومة وضع معايير بيئية للإنتاج المحلي، مما يشجع المصانع المحلية على تبني ممارسات صديقة للبيئة مثل استخدام الطاقة المتجددة وتقليل النفايات، كما ان من شأن سياسة الشراء العام التي تفضل المنتجات المحلية المستدامة تحفز الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير لتلبية هذا الطلب. أيضاً، زيادة الطلب على المنتجات المحلية يعزز النمو الاقتصادي ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة، في حين ان تعزيز الصناعات المحلية المستدامة يساعد فلسطين على الامتثال للاتفاقيات البيئية الدولية، مما يعزز موقفها الدولي ويجذب الاستثمارات الخارجية. أخيراً، شراء المنتجات المحلية يقلل من التعقيدات اللوجستية ويزيد من مرونة سلاسل التوريد، مما يمكن الشركات من الاستجابة بشكل أسرع وأكثراً للمتطلبات البيئية.

- في المادة (5)، في الهدف المتعلق بشراء اللوازم والأشغال والخدمات بأفضل الأسعار بما يساهم في ترشيد النفقات مع الحفاظ على ضمان الجودة، فإن التركيز على ضمان الجودة قد يتضمن متطلبات بيئية محددة، مثل معايير المنتجات الصديقة للبيئة والتي تدوم لفترة أطول وتكون أكثر كفاءة من حيث استهلاك الموارد والطاقة.

- في المادة (5)، اما في الهدف المتعلق بتعزيز مبدأ المنافسة العادلة، فان تشجيع المشاركة الواسعة في إجراءات الشراء العام يضمن أن هناك فرص متساوية للموردين الذين يقدمون حلولاً مستدامة وبيئية.

قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2014م الخاص بنظام الشراء العام

✓ يظهر نظام الشراء العام في فلسطين التزاماً واضحاً بمراعاة مبادئ الاستدامة من خلال عدة جوانب، كما يتضح من نص المادة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2014م الخاص بنظام الشراء العام، والتيتشير بوضوح وبشكل مباشر الى دور القانون في تعزيز الشراء العام المستدام من خلال دور المجلس الأعلى لسياسات الشراء العم في " وضع سياسات وممارسات شراء مستدامة وفقاً لأهداف سياسة التنمية المستدامة في فلسطين، والتي من عناصرها تعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية التي تشمل تنمية المشاريع الصغيرة وزيادة فرص العمل، وكفاية الطاقة، وحماية البيئة، والبناء الأخضر، وترشيد استهلاك المياه، والمسؤولية الاجتماعية للشركات"²⁵.

- في الجزئية المتعلقة بتعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية التي تشمل تنمية المشاريع الصغيرة وزيادة فرص العمل، أشاره غير مباشرة الى دور القانون في تعزيز الاستدامة من خلال الدور الذي يلعبه دعم المشاريع الصغيرة في

²⁵<https://maqam.najah.edu/legislation/126/>

تعزيز الاقتصاد المحلي وتقليل الفقر وتوفير فرص عمل جديدة يعزز من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- في الجزئية المتعلقة بكفاية الطاقة، هناك إشارة مباشرة الى الاستدامة البيئية، فالتركيز على كفاية الطاقة يعني استخدام الطاقة بشكل أكثر فعالية وكفاءة، بما يشمل استخدام تقنيات الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة، مما يقلل من الآثار السلبية للطاقة التقليدية ويعزز الاستدامة البيئية.
- في الجزئية المتعلقة بحماية البيئة، فهناك العديد من السياسات الضرورية، على سبيل المثال، الحد من انبعاثات الغازات الضارة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، تشجيع عملية إعادة التدوير واستخدام المواد القابلة للتدوير. ان من شأن هذه الجهود وغيرها ان تساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتقليل الأثر البيئي السلبي للأنشطة البشرية، وبالتالي تحقيق الاستدامة البيئية.
- يتضمن موضوع تشجيع البناء الأخضر تبني معايير وممارسات بناء في قطاع الانشاءات تعزز الاستهلاك والإنتاج المستدام من خلال تقليل استهلاك الموارد وزيادة كفاءة استخدام الطاقة والمياه، والذي يشمل استخدام مواد بناء مستدامة وتصميمات تساهم في تحسين الكفاءة البيئية للمباني.
- ان من شأن وضع سياسات لترشيد استهلاك المياه ان يساهم في الحفاظ على هذا المورد الحيوي، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي يعاني منها بفعل الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال استخدام تقنيات متقدمة لتقليل هدر المياه وإعادة استخدامها في العمليات الصناعية والزراعية، والذي من شأنه ان يعزز الاستدامة البيئية.
- في موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإنه من الممكن ان يكون له دور فعال في تعزيز الاستدامة البيئية، من خلال تشجيع الشركات على تبني ممارسات مسؤولة اجتماعيًا تقلل الأثر البيئي، والمساهمة في التنمية المجتمعية.
- كما وتضمنت المادة (6) دراسة تجارب وممارسات الدول الأخرى بهدف الاستفادة من التجارب الناجحة لإدخال التحسينات على عمليات الشراء في فلسطين. يمكن لهذا البند ان يساهم في تعزيز الشراء العام المستدام في فلسطين من خلال الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، والتي من الممكن ان تقدم دروسًا قيمة وممارسات مثبتة يمكن تبنيها وتكييفها لتناسب السياق الفلسطيني. هذا يساهم في تجنب الأخطاء الشائعة وتحقيق تقدم أسرع وأكثر فعالية.أيضا، من خلال دراسة تجارب الدول الأخرى، يمكن تعزيز قدرات العاملين في مجال الشراء العام المستدام من خلال التدريب والتطوير المستمر، مما يؤدي إلى تحسين الأداء وتنفيذ السياسات والتعليمات ذات العلاقة بالشراء العام المستدام بشكل أكثر فعالية. وأخيرا، تتيح دراسة التجارب الدولية لفلسطين فرصة للتكيف مع المعايير الدولية في الشراء العام المستدام، مما يمكن أن يسهل التعاون مع المؤسسات الدولية والمانحين في هذا المجال ويعزز الثقة في النظام الشرائي الفلسطيني.

✓ أشارت المادة (91) من قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2014م الى ان التقييم المالي للعطاءات يتضمن تحديد تكلفة كل عطاء، حتى يمكن للجنة التقييم اختيار العطاء ذي التكلفة الأقل والتي تشمل تكاليف دورة الحياة ، وليس بالضرورة العطاء الأقل سعرا. هذا يعني ان قرار ترسية العطاء مبنية على عوامل أخرى غير السعر الحالي، أي الجدوى الاقتصادية والتكلفة على طول عمر المشتريات. يشمل ذلك، وكما جاء في الوثيقة القياسية لشراء اللوازم بأسلوب اتفاقيات الإطار²⁶، تكاليف التشغيل والصيانة للوازم، بحيث يتم تقييم تكاليف دورة الحياة على أساس صافي القيمة الحالية لهذه التكلفة. تعتبر هذه المادة مفتاح مهم لتعزيز الشراء العام المستدام، من خلال:

- تشجيع الجهات المتعاقدة على النظر في التكلفة الكلية لاستخدام وصيانة والتخلص من المنتج أو الخدمة على طول دورة الحياة، وبالتالي يضمن أن يتم اختيار العروض الأكثر استدامة وكفاءة من حيث التكلفة على المدى الطويل، مما يساهم في الموازنة بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي، وبالتالي يقلل من الأثر البيئي ويحسن من استدامة الموارد.
- يعتبر هذا النهج ذات أهمية كبيرة للمشتريات العامة التي تستهلك كمية كبيرة من الطاقة التقليدية، وبالتالي يساهم تبني الشراء العام المستدام في توفير الطاقة خلال دورة الحياة مثل السيارات الكهربائية والمكيفات الصديقة للبيئة وغيرها من المشتريات. هذا يعني ان هذا البند يتيح للمشتريات العامة.
- في حال تم تطبيقه بشكل فعال، من المتوقع ان يشجع تقييم العطاءات بناءً على تكاليف دورة الحياة المتعهدين والموردين على تقديم منتجات وخدمات ذات جودة أعلى، وأكثر كفاءة من حيث استهلاك الموارد والطاقة، وأقل تأثير سلبي على البيئة، وهو ما من شأنه ان يحفز القطاع الخاص على الابتكار وتطوير حلول مستدامة، ومن ناحية أخرى يساهم في تعزيز تنافسية المنتج الوطني.

2.2.3.4 الفجوات في الإطار القانوني للشراء العام المرتبطة بالاستدامة

²⁶<https://www.shiraa.gov.ps/Portals/0/TestFolder/SBDs/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1.pdf?ver=2021-02-09-095019-753>.

بالرغم منوجود مفهوم الشراء العام المستدام في القانون الفلسطينيمن خلال الأهداف والمبادئ التي تدعم الاستدامة في قانون ونظام الشراء الفلسطيني، إلا أنه يواجه بعض الفجوات أو التحديات التي تحد من تنفيذها بشكل فعال في مجال الشراء العام المستدام:

1. هناك نقصاً في الأنظمة التي تدعم الشراء العام المستدام بشكل فعال وحقيقي، وليس في النصوص القانونية، حيث انه لا يوجد ما يمنع في القانون من تبني نهج الشراء العام المستدام. لذلك، وكما أكد عليه غالبية أصحاب العلاقة الذين تم مقابلتهم، هناك حاجة إلى أدلة إجرائية وملاحق وقرارات من مجلس الوزراء لتعزيز الشراء العام المستدام. بدون هذه الأدلة، تبقى عمليات الشراء غير منظمة بما يكفي لتحقيق أهداف الاستدامة.
2. هناك غياب للسياسات التفصيلية والمعايير المحددة الخاصة بتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال عمليات الشراء العام، مما يؤدي إلى عدم وضوح في كيفية تطبيق مبادئ الاستدامة. على سبيل المثال، هناك غياب في السياسات المفصلة حول معايير اختيار الموردين بناءً على ممارساتهم البيئية والاجتماعية.
3. هناك فجوة في التعليمات والإرشادات المفصلة والمعايير الإلزامية في الوثائق القياسية حول سبل تحقيق الاستدامة خاصة فيما يتعلق بالوصول الى كفاية الطاقة، حماية البيئة، والبناء الأخضر.
4. على الرغم من أشاره قانون الشراء الى موضوع الاستدامة، وتأكيد ذلك بشكل مفصل في النظام، الا ان المقابلات مع أصحاب العلاقة اكدت على صعوبة تقدير الأثر البيئي في عمليات الشراء العام، حيث ان الأنظمة والوثائق القياسية الخاصة بالشراء العام في فلسطين تعتمد فقط على التكلفة المباشرة، ولا يوجد هناك أي تقييم او اعتبارات للأثار غير المباشرة على البيئة. فلا يوجد أي دراسات او تقديرات لدى الجهات الحكومية ذات العلاقة حول التقييم المالي للأثار غير المباشرة من استهلاك منتجات غير صديقي للبيئة، ولا يتم اعتبار ذلك في عملية التقييم المالي للعطاءات والمشتريات العامة. هذا يتطلب دراسة أعمق لفهم التأثيرات البعيدة المدى للشراء المستدام بما يشمل كل من الاثار المباشرة وغير المباشرة، أي تضمين تقييم الأثر البيئي غير المباشر في عمليات الشراء العام، وإنشاء أدلة ومعايير واضحة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتدريب العاملين في دوائر الشراء على كيفية اجراء مثل هذه التقييمات.
5. مفهوم الاستدامة في المشتريات العامة مفهوم واسع جدا يشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهو يختلف بشكل كبير عن الشراء العام الأخضر الذي يركز على المعايير البيئية فقط، لذلك هناك حاجة الى تحديد المقصود بتحقيق الاستدامة في قانون الشراء العام، وهل تشمل كافة الابعاد الثلاث، ام هناك تركيز خاص على الجانب البيئي. أيضا يجب ربط ذلك بسياسات خاصة ومنفصلة لكل معيار من المعايير الثلاث، مع توضيح دور كل واحد منها في تعزيز الشراء العلم المستدام.
6. اشارت المقابلات المعمقة الى وجود ضعف في تنفيذ السياسات المستدامة بشكل فعال بسبب نقص الرقابة والمتابعة الكافية من جانب الجهات المختصة، حيث يتم التركيز فقط على الجانب الاقتصادي المرتبط بالتكاليف وافضلية المنتج الوطني، مع غياب أي معايير الزامية او سياسيات خاصة بتعزيز البعد البيئي والاجتماعي، وهو ما يتطلب آليات فعالة لضمان الامتثال للسياسات المستدامة في المجالات البيئية والاجتماعية، وفحص التقارير والأداء بشكل دوري.

7. تواجه الجهات الحكومية صعوبات في تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الشراء العام المستدام، خاصة مع الأزمة المالية الحادة ونقص الميزانيات التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية منذ سنوات. على سبيل المثال، هناك تركيز كبير على تقليل التكاليف في المدى القصير، مع غياب كبير للمعايير الخاصة بتقليل التكاليف دورة حياة المنتج.
8. هناك نقص كبير في تعزيز الكوادر الإدارية في دوائر المشتريات في المؤسسات العامة بشأن مبادئ وممارسات الشراء العام المستدام، حتى يكونوا قادرين على تنفيذ السياسات بشكل فعال وفقاً للمعايير المطلوبة.
9. من خلال المقابلات المعمقة، كان هناك خشية من أصحاب العلاقة من أن تواجه أي أنظمة وتعليمات خاصة بالشراء العام المستدام تحفظات من القطاع الخاص والموردين بسبب التكاليف الإضافية المحتملة لتنفيذ الممارسات المستدامة. يجب أن تتم معالجة هذه التحفظات من خلال توفير حوافز وتشجيعات للموردين لتبني الممارسات المستدامة. لذلك، وقبل البدء بتطبيق ممارسات الشراء العام المستدام، هناك حاجة إلى:

10. كما أشرنا سابقاً، يمكن اعتبار المادة (91) من قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2014م، الخاصة بتقييم العطاءات بالاعتماد على تكاليف دورة الحياة بدلاً من السعر، خطوة إيجابية نحو تعزيز الشراء العام المستدام. إلا أن المقابلات مع الجهات ذات العلاقة سلطت الضوء على بعض المحاذير الخاصة بتطبيق هذه المادة، خاصة في ظل الأزمة المالية للحكومة الفلسطينية:

- في بعض العطاءات التي تأخذ في الاعتبار تكاليف دورة الحياة والتي تتطلب تكاليف مبدئية أعلى، حتى وإن كانت توفر تكاليف على المدى الطويل، قد تجد الحكومة الفلسطينية صعوبة في تخصيص هذه المبالغ الأولية خاصة في ظل الأزمة المالية المتواصلة، مما يعيق تبني المادة (91) بشكل كامل.
- في ظل محدودية الموارد، قد تضطر الحكومة إلى التركيز على الحلول الأرخص في الوقت الحاضر بدلاً من الاستثمار في خيارات أكثر استدامة، ولكن مكلفة على المدى القصير.
- في العديد من الحالات، قد يتطلب تقييم تكاليف دورة الحياة مهارات ومعرفة وادوات تحليلية متقدمة ومكلفة، والتي قد تكون الحكومة أو المؤسسات العامة الفلسطينية غير قادرة على توفير الموارد أو القدرات الفنية لتطبيق هذه التقييمات بشكل فعال، خاصة في حال وجود أثر بيئي واجتماعي غير مباشر.
- في حال تبني المادة (91) من أجل تعزيز الشراء العام المستدام، فأنها بحاجة إلى استعداد وجاهزية من الموردين لتلبية متطلبات تكاليف دورة الحياة وتقديم منتجات أو خدمات مستدامة تتماشى مع هذه المتطلبات، مما قد يقلل من عدد العطاءات المتقدمة ويؤثر على المنافسة.

3.3.4 أهمية التدرج في تطبيق ممارسات الشراء العام المستدام

بغض النظر عن مدى حماسهم للتوجه نحو الشراء العام المستدام من عدمه، فقد كان هناك اجماع تام من قبل أصحاب العلاقة على ضرورة التدرج في تطبيق سياسات وممارسات الشراء العام المستدام في فلسطين لما لذلك من انعكاسات هامة على نجاح عملية التحول ولتقادي أي انعكاسات سلبية متوقعة على القطاع الخاص، خاصة ما يتعلق بقوانين المنافسة، وتعزيز المنتج الوطني من خلال ممارسات الشراء العام.

في التجارب الدولية الناجحة، كان للتدرج في تطبيق ممارسات الشراء العام المستدام انعكاسات إيجابية، أبرزها:

1. فسح المجال للحكومة بالتطوير التدريجيللقدرات الفنية والإدارية للعاملين في دوائر الشراء العام، مما أدى بالتعزز الفهم والتطبيق الجيد لممارسات الشراء المستدام، وزيادة الوعي بهذه الممارسات لدى كافة أصحاب العلاقة.
2. يتيح التطبيق التدريجي المجال للحكومة ودوائر الشراء في التقييم المرحلي لأثر سياسات الشراء المستدام على كافة الأطراف من مؤسسات حكومية وقطاع خاص، مما يعطي مجال كبير في إجراء التعديلات اللازمة وتحسين الإجراءات والسياسات بناءً على التجارب العملية والتغذية الراجعة.
3. يقلل الانتقال التدريجي من المخاطر المرتبطة بالفشل في التنفيذ الكامل للشراء المستدام دفعة واحدة، مما يعطي الحكومة ودوائر الشراء مرونة ومساحة أكبر لتحديد التحديات والعقبات والتعامل معها.
4. في حال ارتبط التحول نحو الشراء العام بتحمل الحكومة لتكاليف إضافية، فإن الانتقال التدريجي يسمح للحكومة بتوزيع التكاليف الإضافية على فترة زمنية أطول، مما يساعد في إدارة الميزانية بشكل أفضل وتجنب الضغوط المتوقعة على المالية العامة.
5. يساهم التطبيق التدريجي في تعزيز فهم وتبني الموردين والمنتجين من القطاع الخاص لممارسات الشراء العام المستدام، كما ويعطيهم مجال أكبر للتكيف وتعديل منتجاتها وعملياتها لتلبية متطلبات الانتقال التحول نحو الإنتاج المستدام، مما يقلل من تأثير التغيرات على أعمالهم.
6. يتيح الانتقال التدريجي لشركات القطاع الخاص بالتطوير التدريجي لحلول مبتكرة وفعالة في مجال الاستدامة، ويساهم في قدرتها على تبني وتطوير القدرات التكنولوجية والبشرية اللازمة المترتبة على ذلك.
7. يساهم الانتقال التدريجي في تعزيز قدرة القطاع الخاص على توفير الميزانيات اللازمة للتوجه نحو الإنتاج المستدام، وتجنب أي مخاطر مالية محتملة في حال التبني المفاجئ للشراء العام المستدام، والذي قد يضر في قدرتها على المنافسة والبقاء في السوق.
8. يسمح الانتقال التدريجي لسياسات الشراء العام المستدام للسوق بالتكيف تدريجياً مع الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة، مما يساعد في تحقيق توازن بين العرض والطلب دون حدوث صدمات سوقية.

1.3.4 أهمية بناء القدرات والمعايير الفنية في مجال الشراء العام المستدام

أشارت المقابلات المعمقة مع الجهات ذات العلاقة على أنه قبل البدء بتطبيق أي سياسات أو ممارسات عملية في مجال الشراء العام المستدام، فإن هناك أولاً حاجة إلى بناء القدرات في مجال الاستدامة للعاملين في مجال الشراء العام في الدوائر الحكومية ذات العلاقة وفي مؤسسات القطاع الخاص التي تعتبر المورد الرئيسي للحكومة، وأيضاً ضرورة تعزيز المعايير الفنية المرتبطة في الشراء العام المستدام (الشروط والمواصفات الفنية التي يجب أن تتوفر في السلع والخدمات التي يتم شراؤها من قبل الجهات الحكومية في فلسطين) والتي تتضمن بشكل رئيسي المعايير الخاصة بتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية.

- AlNuaimi, B. K., & Khan, M. (2019). Public-sector green procurement in the United Arab Emirates: Innovation capability and commitment to change. *Journal of Cleaner Production*, 233, 482–489. <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2019.06.090>
- Centre for European Policy Studies (CEPS), Renda, A., Pelkmans, J., Egenhofer, C., Schrefler, L., Luchetta, G., & Selçuki, C. (2012). *The Uptake of Green Public Procurement in the EU27*. <https://ec.europa.eu/environment/gpp/pdf/CEPS-CoE-GPP%20MAIN%20REPORT.pdf>
- Danilina, V., & Trionfetti, F. (2019). Green public procurement vs. environmental taxation: Implications for the EU-MENA environmental policy. *FEMISE Med Brief No 16*, 03/2019.
- Delivering the European Green Deal. (2021, July 14). European Commission. Retrieved May 15, 2024, from https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/european-green-deal/delivering-european-green-deal_en
- European Commission. (2024). About EU Ecolabel. Retrieved May 25, 2024, from https://environment.ec.europa.eu/topics/circular-economy/eu-ecolabel/about-eu-ecolabel_en
- The EU SWITCH to Green Flagship Initiative. (n.d.). EU Procurement for a Circular Economy. Retrieved May 15, 2024, from <https://www.switchtogreen.eu/eu-green-public-procurement/>
- GPP Criteria and Requirements. (n.d.). Green Business. Retrieved May 15, 2024, from https://green-business.ec.europa.eu/green-public-procurement/gpp-criteria-and-requirements_en
- Green Purchasing Network Malaysia. (2017). A sampling of successes in green public procurement. Retrieved May 20, 2024, from https://www.oneplanetnetwork.org/sites/default/files/case_studies_140317_web.pdf
- Institut des Finances Basil Fuleihan. (2012). Action Plan for Sustainable Public Procurement In Lebanon. https://www.oneplanetnetwork.org/sites/default/files/national_action_plan_lebanon.pdf

- Jabbour, J., Keita, A., Bennani, M., & Ali, N. I. (2023, September 19). How can green public procurement contribute to a more sustainable future. Retrieved May 18, 2024, from <https://blogs.worldbank.org/en/governance/how-can-green-public-procurement-contribute-more-sustainable-future>
- Ministry of the Environment, Japan. (2016). *Introduction to Green Purchasing Legislation in Japan*. Retrieved from https://www.env.go.jp/policy/hozen/green/kokusai_platform/2015report/handbook_eng.pdf
- OECD. (2016). Stocktaking report on MENA Public Procurement Systems. https://www.oecd.org/gov/ethics/Stocktaking_MENA_Public_Procurement_Systems.pdf
- One Planet Network. (2017). *A sampling of successes in green public procurement: Case studies of green public procurement implementation in Asia-Pacific countries*. <https://www.oneplanetnetwork.org/knowledge-centre/resources/sampling-successes-green-public-procurement-case-studies-green-public>
- Pouikli, K. (2021, January 01). Towards mandatory Green Public Procurement (GPP) requirements under the EU Green Deal: reconsidering the role of public procurement as an environmental policy tool. *Era Forum: Journal of the Academy of European Law*, 21(4), 699-721. <https://doi.org/10.1007/s12027-020-00635-5>
- Ras Al Khaimah launches Green Public Procurement. (2020). Retrieved May 17, 2041, from http://tradedarabia.com/news/heal_375288.html.
- SDG Indicators. (2024, May). United Nations. Retrieved May 21, 2024, from <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>
- Staniškis, J. K. (2012). Sustainable consumption and production. *Clean Technologies and Environmental Policy*, 14(6), 1013–1014. <https://doi.org/10.1007/s10098-012-0517-y>
- Sustainable Public Procurement. One Planet Network. (n.d.-b). Retrieved May 21, 2024, from <https://www.oneplanetnetwork.org/sdg-12-hub/see-progress-on-sdg-12-by-target/127-public-procurement>
- The Sustainable Development Goals Report 2023: Special Edition. (2023a). United Nations. Retrieved May 18, 2024, from <https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/>
- Switch-Asia. (2024). *Asian Experiences in Sustainable/Green Public Procurement*. Retrieved May 19, 2024, from https://www.switch-asia.eu/site/assets/files/4034/gpp_regional_experiences_final.pdf

Switch-Asia. (n.d.). Sustainable / Green Public Procurement for Transformation' regional / multi-country interventions. Retrieved May 20, 2024, from <https://www.switch-asia.eu/our-work/multi-country/green-public-procurement>

United Nations. (2008). Public procurement as a tool for promoting more sustainable consumption and production patterns. *Briefs, Issue 5*. Retrieved May 20, 2024, from <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/no5.pdf>

United Nations. (2022). *The Sustainable Development Goals Report 2022*. United Nations. Retrieved May 20, 2024, from <https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022.pdf>

United Nations Environment Programme. (2017). *Global Review of Sustainable Public Procurement*. Retrieved May 29, 2024, from https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/20919/GlobalReview_Sust_Procurement.pdf?sequence=1

United Nations Environment Programme. (2022). Asia Pacific Green Public Procurement (GPP) network. UNEP. Retrieved May 20, 2024, from <https://www.unep.org/explore-topics/resource-efficiency/what-we-do/sustainable-public-procurement/asia-pacific-green>

United Nations Environment Programme. (2011). *Sustainable Public Procurement: Policy Conclusions and Recommendations: Marrakech Task Force on Sustainable Public Procurement*. https://sustainableprocurement.eu.com/documents/MTF_PolicyConclusions_may2011.pdf

إطلاق مشروع للنهوض بالشراء الأخضر الحكومي في الأردن. (2024, February 14). وكالة الأنباء الأردنية -بترا . Retrieved May 16, 2024, from <https://tinyurl.com/n7vm8xux>

